(١)

اسرائيل : القضية الفلسطينية والعلاقات الخارخية

د. محمود محارب *

مقدمة

كان العام ٢٠٠٤ عاماً مهما ومفصلياً في جملة المسائل الخاصة بالقضية الفلسطينية. ففي هذا العام بلور رئيس الوزراء الإسرائيلي آرئيل شارون "خطة فك الارتباط من جانب واحد". وفيه أيضاً حصلت إسرائيل على إنجاز تاريخي، تمثل في "رسالة الضمانات" الأميركية التي عبرت عن تغيير رسمي وخطير في السياسات الأميركية تجاه القضية الفلسطينية، وخاصة في قضايا الحدود والاستيطان واللاجئين. وفي هذا العام أيضاً توفي الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، الذي قاد النضال الوطني الفلسطيني ما يربو على أربعة عقود، ووضع حركة التحرر الوطني الفلسطيني على عتبة إنشاء الدولة الفلسطينية.

يتمحور هذا التقرير حول سياسة إسرائيل وممارساتها تجاه الشعب والأرض الفلسطينية في العام ٢٠٠٤، ويقسم إلى قسمين؛ يشمل القسم الأول عرض وتحليل استراتيجية شارون باقتضاب، ويتابع بالعرض والتحليل والتفصيل العلاقات الإسرائيلية – الأميركية والمفاوضات التي جرت بين القيادتين الإسرائيلية والأميركية، كذلك يتابع سياسة إسرائيل تجاه مصر والأردن والعلاقات الإسرائيلية – المصرية، والإسرائيلية – الأردنية، وأهداف إسرائيل من وراء هذه العلاقات.

أما القسم الثاني فيتابع تنفيذ السياسة الإسرائيلية على أرض الواقع في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ويشمل ذلك: بناء جدار الفصل، الاستيطان، الطرق الممنوعة، هدم البيوت، الأسرى والمعتقلون، القتل والإعدام، والشهداء والجرحى.

*مدير معهد الدراسات الإقليمية/ جامعة القدس

خلفية تاريخية

في ٢٤ حزيران ٢٠٠٢ ألقى الرئيس الأميركي جورج بوش خطاباً كشف فيه النقاب عن رؤيته لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وعبر عن تأييده لقيام دولة فلسطينية مستقلة تعيش بجانب إسرائيل بسلام وأمن. ومن أجل تحقيق ذلك طالب الرئيس الأميركي بظهور "قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة". ومن ثم بلورت الإدارة الأميركية، انطلاقاً من رؤية بوش، من خلال "الرباعية" التي تضم كلاً من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، خطة "خارطة الطريق".

في تشرين الأول ٢٠٠٢، عرضت الإدارة الأميركية، بصورة غير رسمية، مشروع "خارطة الطريق"، على القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية. وفي حين قبلت القيادة الفلسطينية خارطة الطريق دون تحفظ، قبلت الحكومة الإسرائيلية بقيادة شارون، الخطة من حيث المبدأ فقط، وقامت بنسف هذا القبول بإضافتها ما يزيد على مئة تعديل –من حذف وإضافة وتغيير– تم تصنيفها تحت ١٤ تحفظاً.

في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٤ أنهت الرباعية صياغة "خارطة الطريق"، بيد أنها لم تسلمها إلى القيادتين بصورة رسمية وبشكلها النهائي سوى في ٣٠ نيسان٢٠٠٣، وذلك بسبب الحرب الأميركية على العراق ولدوافع داخلية إسرائيلية.

١. استراتيجية شارون:

يعتبر شارون من أكثر القادة الإسرائيليين وضوحاً في التعبير عن أفكاره وآرائه السياسية وعن السياسة التي ينبغي على إسرائيل اتباعها لتحقيق أهدافها. ومنذ أن اعتلى سدة الحكم في إسرائيل، أكد أن الوقت لم يحن بعد لعقد سلام شامل مع الفلسطينيين، واقترح حلاً مرحلياً طويل الأمد يستمر فترة زمنية تربو على عقد ونصف العقد، وسعى لفرض هذا الحل على الشعب الفلسطيني. واجه شارون، كغيره من رؤساء الوزراء الذين سبقوه، معضلة أساسية فشلت إسرائيل في إيجاد حلٍ لها منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية في العام ١٩٦٧ وحتى الآن، وتنبع هذه المعضلة المزمنة من التناقض القائم بينً المطلب الصهيوني في الضم من ناحية، والحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية، من ناحية أخرى. فضم الاراضي الفلسطينية المحتلة يلغي على أرض الواقع إسرائيل كدولة يهودية ويحولها، موضوعياً، إلى دولة ثنائية القومية، يزداد عدد العرب الفلسطينيين فيها بنسبة عالية، ليصبحوا أغلبية كبيرة. أما الانسحاب من الاراضي المحتلة، فإنه يتناقض مع العقيدة الصهيونية.

في سياق تطبيق قناعته القائمة على رفض الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وإدراكه خطورة ما يطلق عليه صهيونياً "الخطر الديمغرافي"، سعى شارون إلى إقامة نظام فصل عنصري في فلسطين التاريخية. ووفق رؤيته، تنسحب إسرائيل من داخل قطاع غزة ومن ٤٢ بالمئة من الأراضي الفلسطينية المحتلةفي العام ١٩٦٧، وفي المقابل تضم إسرائيل الأراضي الفلسطينية التي أقيمت عليها المستوطنات، وكذلك تضم ما أمكنها من مناطق أخرى في الضفة الغربية.

ورث شارون من سلفه باراك موقفاً معادياً للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وسياسة تستهدف فرض الاملاءات على الشعب الفلسطيني . فقد كان باراك قد اعتقد خطأً أن باستطاعته أن يملي حلاً على الشعب الفلسطيني وقيادته يضمن فيه تصفية القضية الفلسطينية وينهي الصراع العربي الإسرائيلي ، بدون أن تنسحب إسرائيل انسحاباً كاملاً وشاملاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧ ، وبدون الاعتراف بحق العودة ؛ حلاً دائماً يضمن استمرار وجود المستوطنين المستعمرين في القدس الشرقية ، والضفة الغربية في "كتل استيطانية" يضمها إلى إسرائيل ، ويضمن كذلك وجود قواعد عسكرية إسرائيلية في الضفة الغربية وسيطرة إسرائيلية على الأجواء والمياه الجوفية الفلسطينية ؛ حلاً يضمن استمرار السيادة الإسرائيلية ، وحيدة أو شريكة ، على الحرم الشريف في القدس .

لقد أدخل باراك الأوهام في حزبه وفي اليسار الصهيوني والمجتمع الإسرائيلي بصورة عامة ، أن بامكانه فرض مثل هذا الحل على القيادة الفلسطينية في مؤتمر كامب ديفيد. وعندما فشل في فرض املاءاته على القيادة الفلسطينية في مؤتمر كامب ديفيد ، حمّل باراك الرئيس عرفات مسؤولية فشل تحقيق أوهامه، وأخذ ينشر فكرة أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لم يعد شريكاً في عملية السلام.

لقد تلقف شارون سياسة باراك تجاه الرئيس عرفات وجعلها تحتل المكانة المهمة في استراتيجيته العامة تجاه الشعب الفلسطيني . وفي هذا السياق شنت حكومة شارون ، مدعومة من الإدارة الأميركية ، وفي ظل صمت أو تواطؤ عربي رسمي ، حملة واسعة منظمة ، وقحة وشرسة ، ضد الرئيس الراحل، استمرت عدة سنوات، وهدفت إلى إضعاف الرئيس عرفات وإحداث تآكل مستمر في مكانته فلسطينياً وعربياً ودولياً لكي يسهل ، في الوقت المناسب ، إبعاده أو التخلص منه .

كررت هذه الحملة واجترت مقولات كثيرة أهمها : عرفات ليس شريكاً في عملية السلام ، عرفات عقبة أمام تحقيق السلام وعرفات غير ذي صلة ، ولا يوجد شريك فلسطيني لتحقيق السلام. وعلى أرض الواقع قامت سلطات الإحتلال الإسرائيلي بعمليات كثيرة بحق الرئيس الفلسطيني الراحل كان أهمها :

– في الثالث من كانون الأول من العام ٢٠٠١ فرض الجيش الإسرائيلي حصاراً عسكرياً على الرئيس ياسر عرفات داخل مقره في المقاطعة بمدينة رام الله ، بمساندة وتأييد أميركي وصمت عربي رسمي .

– في ٢٩ آذار ٢٠٠٢ ، وبعد ثلاثة أيام من منع الرئيس عرفات من المشاركة في مؤتمر القمة العربية في بيروت ، شن جيش الاحتلال الإسرائيلي أوسع هجوم له على مقر الرئيس عرفات ودمر الجزء الأعظم من "المقاطعة" ولم يبق سوى عدة مكاتب .

– في أيلول من العام ٢٠٠٣ اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً ، وصفته "بالمبدئي" بإبعاد الرئيس ياسر عرفات من الاراضي الفلسطينية.

عشية العام ٢٠٠٤ نظم شارون أفكاره ورؤيته وعرضها رسمياً على الملأ في خطابه في مؤتمر هرتسيليا في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٣ ، والتي باتت تعرف باسم "خطة فك الارتباط من جانب واحد".

ساهمت مجموعة من العوامل في التأثير على شارون لطرح خطته ، وأهمها : أولاً ؛ خشيته من أن تواجه إسرائيل وضعاً يسعى فيه المجتمع الدولي إلى فرض حلٍ على إسرائيل ، مثل خارطة الطريق ، أو المبادرة العربية أو غيرها من

المبادرات. ثانياً؛ فشل إسرائيل في كسر إرادة الشعب الفلسطيني وتواصل الانتفاضة الفلسطينية، وما تلحقه بإسرائيل من أذى منظور وغير منظور. ثالثاً؛ خشية شارون مما يعرف صهيونياً، "بخطر المسألة الديمغرافية".

وقد جاءت هذه الخطة في سياق استراتيجية شارون الساعية إلى شطب الاتفاقات السابقة وإلى كسر إرادة الشعب الفلسطيني وتركيعه وتغيير قيادته وإلى وقف المقاومة الفلسطينية بشقيها المسلح والشعبي، وتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية.

ساهمت مجموعة من العوامل في نجاح شارون في تجميد خطة خارطة الطريق وجعل خطته "اللعبة الوحيدة" في المدينة، أبرزها:

أولاً: علاقات إسرائيل القوية والخاصة مع الولايات المتحدة الأميركية، في عالم أحادي القطب تقوده أميركا.

ثانياً: حالة الضعف العربي، واحتدام الصراعات البينية وتعاظم المنافسة الدائرة في ما بينها على التقرب من الإدارة الأميركية، لكسب رضاها وودها.

ثالثاً: عدم وجود معارضة إسرائيلية في إسرائيل خارج إطار حزب الليكود واليمين المتطرف الإسرائيلي، وتبني اليسار الصهيوني خطة شارون دون تحفظ ودون أن يطرح رؤية بديلة يناضل لتحقيقها.

رابعاً: عدم وجود استراتيجية نضالية فلسطينية واحدة تتفق على الهدف الذي يسعى الفلسطينيون لتحقيقه، وتحديد وسائل النضال التي يتوجب اتباعها لتحقيق هذا الهدف.

كان من المفروض أن تواجه خطة فك الارتباط من جانب واحد معارضة من واضعي خطة خارطة الطريق، أو من أوروبا أو من الدول العربية، بيد أن هذا لم يحدث. فبعد فترة تردد قصيرة، دخلت واشنطن في مفاوضات طويلة مع شارون حول خطته. وسرعان ما تمحورت المفاوضات حول الثمن الذي ستدفعه الإدارة الأميركية للطرف الذي يجمد خطتها، خطة خارطة الطريق، ويضعها على الرف، ويستبدلها بخطة متضاربة معها.

ومن المفارقات أن العقبة الأساسية التي وقفت أمام خطة فك الارتباط تمثلت في المعارضة القوية والفعالة داخل إسرائيل وبالذات داخل حزب الليكود الحاكم واليمين المتطرف الإسرائيلي. وفي ظل تبني خطة شارون دولياً وإقليمياً لم يبق أمام صاحب الخطة سوى أن يمررها عبر عدة محطات –مركز حزب الليكود، كتلة حزب الليكود في الكنيست، الحكومة الإسرائيلية والكنيست. وفي كل محطة من محطات هذه الخطة واحتدام الصراع حولها بين مؤيد ومعارض كان شارون يعزز مكانته على الصعيدين الإقليمي والدولي كرجل "سلام". ليس هذا فحسب، ففي كثير من الأحيان تجندت بعض الدول، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة لتمرير خطته إسرائيلياً.

١ - ١. خطاب شارون في هرتسليا

عشية خطاب شارون في مؤتمر هرتسليا في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٣، الذي طرح فيه خطة فك الارتباط من جانب واحد، عقدت لقاءات كثيرة ومكثفة في واشنطن وتل أبيب بين القيادتين الإسرائيلية والأميركية. هدفت إسرائيل من ورائها الحصول على تأييد وغطاء أميركي لخطواتها أحادية الجانب، كما أرادت إسرائيل التوضيح للإدارة الأميركية أن الخطوات أحادية الجانب المزمع اتخاذها لا تتناقض مع خارطة الطريق وإنما هي بمثابة خطوات أمنية فقط وليست سياسية.

اختار شارون أن يطرح أفكار خطة فك الارتباط من منصة مؤتمر هرتسليا، وهو المؤتمر الذي بات منذ سنوات عديدة العنوان الأهم لتطرح النخب الإسرائيلية برامجها وخططها وأفكارها من خلاله. ويمكن إيجاز أهم النقاط التي وردت في خطاب شارون كالتالي:

١. لا تزال إسرائيل متمسكة بخارطة الطريق.

٢. تشترط إسرائيل "وقف الإرهاب" قبل التقدم بأية خطوة في تنفيذ خارطة الطريق، وتشترط كذلك القضاء على منظمات "الإرهاب" وإجراء إصلاحات في السلطة الفلسطينية.

٣. إنذار الفلسطينيين بأنهم إذا لم يقوموا باجتثاث "البنية التحتية للإرهاب" وإجراء إصلاحات شاملة، فإن إسرائيل ستبادر خلال شهور معدودة، إلى القيام بخطوات أحادية الجانب لفك الارتباط، وهي خطوات أمنية محضة وليست سياسية.

٤. يشمل فك الارتباط أحادي الجانب، الذي ستقوم به إسرائيل، إعادة انتشار جديدة للجيش الإسرائيلي في "خط أمني" في الأراضي الفلسطينية، وكذلك يشمل إخلاء مستوطنات. أما المستوطنات التي سيتم نقلها فهي تلك "التي لن تكون داخل إسرائيل في أي حل دائم مستقبلي، يتم التوصل إليه". ومقابل ذلك ستعزز إسرائيل سيطرتها على أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة" التي ستكون جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل في أي حل دائم مستقبلي".

٥. ستسرع إسرائيل في بناء جدار الفصل بوتيرة عالية.

٦. ستنسق إسرائيل خطواتها أحادية الجانب مع الولايات المتحدة الأميركية.

٧. ستزيل إسرائيل المستوطنات العشوائية غير القانونية، وستلتزم كذلك بتجميد الاستيطان وفق التفاهمات مع الولايات المتحدة الأميركية.

٨. تهدف الخطة إلى الحصول على أعلى درجة من الأمن للإسرائيليين، وأقل درجة احتكاك مع الفلسطينيين.

من الملاحظ أن ردود فعل الإدارة الأميركية الأولية على خطاب شارون كانت فاترة للغاية، وذلك على الرغم من الاتصالات الإسرائيلية – الأميركية المكثفة قبل إلقاء الخطاب. وقد ركزت ردود الفعل الأميركية هذه على تأكيد شارون تمسكه بخارطة الطريق وعلى إخلاء المستوطنات العشوائية وعلى التسهيلات الموعودة للفلسطينيين. ووفق المحلل السياسي لصحيفة "هآرتس"، الوف بن، اعتقد كبار المسؤولين الأميركيين أن خطة شارون جاءت لاستهلاك سياسي إسرائيلي داخلي.

اتسم موقف الإدارة الأميركية بالتلكؤ والتردد في الأسابيع الأولى التي تلت خطاب شارون، إلا أن هذه الإدارة أبدت موقفاً حاسماً وقامت بتنسيق واسع مع إسرائيل بخصوص جدار الفصل العنصري. فخلال كانون الثاني ٢٠٠٤، احتل موضوع جدار الفصل وطرحه على محكمة العدل الدولية في لاهاي، الأولوية العليا في العلاقات الإسرائيلية – الأميركية. فقد جرت مشاورات واجتماعات تنسيقية بين الجانبين لتلافي الأضرار التي قد يلحقها قرار المحكمة الدولية، ليس فقط بإسرائيل وإنما أيضاً بالولايات المتحدة الأميركية. إذ خشيت الإدارة الأميركية من وصول قضايا ذات صلة بأميركا إلى محكمة لاهاي كاحتلالها للعراق أو كانتهاكاتها لحقوق الإنسان في معسكر غوانتانامو.

ولإدراك إسرائيل مخاوف الإدارة الأميركية من هذا الأمر سعت إلى تجنيد الاخيرة وتشجيعها لوضع كل ثقلها في معارضة بحث قضية الجدار أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي.

حاولت إسرائيل الطعن في صلاحية محكمة العدل الدولية في هذه القضية، مدعية أنها قضية سياسية وليست قانونية، الأمر الذي لقي دعم الإدارة الأميركية. وفي هذا السياق جرت اجتماعات بين دوف فايسغلاس وكونداليسا رايس، وكذلك بين المستشار القضائي لوزارة الخارجية الإسرائيلية ألن بيكر، ونظيره في وزارة الخارجية الأميركية وليام تابت، بالإضافة إلى لقاءات أخرى بين كبار المسؤولين في الدولتين. وقد أشار الجانب الأميركي خلال هذه اللقاءات، بشكل لا يدع مجالاً للشك، إلى أن الولايات المتحدة تعارض بشدة طرح قضية جدار الفصل على محكمة العدل الدولية، وأنها ستنسق مع إسرائيل الوسائل والإجراءات المناسبة التي يتوجب اتباعها.

وفي شباط ٢٠٠٤ أخذت الإدارة الأميركية تبدي اهتماماً ملحوظاً ومتزايداً بـ"خطة فك الارتباط من جانب واحد"، إذ أرسلت العديد من المسؤولين للوقوف على تفاصيل الخطة ومضامينها وتأثيراتها السياسية. وفي ١٨ شباط ٢٠٠٤ وصل ستيف هدلي واليوت ابرامز من البيت الأبيض، ووليام بيرنز من وزارة الخارجية إلى إسرائيل، بهدف تطوير مفهوم مشترك بين الطرفين حول خطة فك الارتباط وللإلمام بالجدول الزمني لتنفيذ هذه الخطة. ويبدو أن الإدارة الأميركية، بعدما رجحت، أو تيقنت، أن شارون مصر على المضي قدماً في تنفيذ ما طرحه في خطابه، حسمت أمرها ودخلت في مفاوضات مع القيادة الإسرائيلية حول الخطة. وبمجرد تجاوب الإدارة الأميركية مع خطة فك الارتباط والشروع بالتفاوض حولها، أحرز شارون إنجازاً سياسياً حقيقياً كان من الصعب تصوره قبل ذلك ببضعة شهور. فقد بدأت مفاوضات مكثفة بين الجانبين ليس على خارطة الطريق وإنما على خطة فك الارتباط من جانب واحد، وذلك وفق أجندة شارون ووفق شروطه البعيدة جداً عن خارطة الطريق التي استطاع أن يجمدها بعد أن جرّ الولايات المتحدة إلى رؤيته بعيداً عن الرؤية الدولية التي تمثلت في تلك الخطة. وعلى ضوء هذا الموقف الجديد، استمرت المفاوضات أسابيع طويلة حول خطة فك الارتباط من جانب واحد، وحول الثمن الذي ستقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل مقابل تنفيذها.

في السادس والعشرين من شباط ٢٠٠٤ تبين من تسريبات الإدارة الأميركية لصحيفتي " واشنطن بوست " و"نيويورك تايمز" أنها تؤيد خطة شارون ولكن في الوقت ذاته لم يكن واضحاً في ما إذا كانت هذه الإدارة ستتسامح مع إسرائيل في عدة قضايا أهمها : البناء في الكتل الاستيطانية الكبيرة، عدم تفاوض شارون مع الفلسطينيين، وهل ستلتزم الإدارة بعدم طرح خطط سياسية بديلة لخطة شارون ما دام عرفات على رأس السلطة الفلسطينية.

في الأول من آذار ٢٠٠٤، عقد الطاقم السياسي الإسرائيلي برئاسة دوف فايسغلاس اجتماعاً، في واشنطن، مع كبار المسؤولين الأميركيين شمل كونداليسا رايس وكولن باول وآخرين. كان هدف هذا الاجتماع بحث ونقاش خطة فك الارتباط والثمن الذي ستحصل عليه إسرائيل مقابلها. لم يتمكن الطرفان من التفاهم على جميع القضايا المطروحة، لذلك تم الاتفاق على عقد اجتماع آخر قبل زيارة شارون لواشنطن، التي كان مخططاً لها أن تتم في نهاية آذار. وطالب الجانب الأميركي أن يقوم شارون بزيارة واشنطن بعد أن تكون لدى إسرائيل صورة واضحة حول خطة فك الارتباط وليس قبل ذلك، وخاصة فيما يتعلق بجدول زمني لتنفيذ الخطة، وكذلك تحديد الأراضي التي ستنسحب منها

إسرائيل، بالإضافة إلى التزام إسرائيلي بألا ينقل المستوطنون، الذين يتم إخلاؤهم من قطاع غزة، إلى الضفة الغربية. ومن جهته طالب الجانب الإسرائيلي باتفاق مكتوب بين إسرائيل وأميركا يتضمن أن لا تطالب المستوطنين، الذين يتم إخلاؤهم من قطاع غزة، بعدم الذهاب إلى الضفة الغربية. وكذلك ان لا تطالب الإدارة الأميركية إسرائيل بإجراء مفاوضات حول أية خطة سياسية من أي نوع كان، قبل أن تتغير القيادة الفلسطينية. وأن توافق أميركا على السماح لإسرائيل بالبناء في الكتل الاستيطانية الكبيرة التي تعتزم إسرائيل ضمها في الحل الدائم، مقابل ذلك أن تكون إسرائيل على استعداد لإخلاء مستوطنات وإزاحة جدار الفصل باتجاه الخط الأخضر. ولم يذكر الجانب الإسرائيلي تفاصيل عن عدد المستوطنات التي ستخلى وما هي المسافة التي ستتم إزاحتها من جدار الفصل باتجاه الخط الأخضر.

في هذه الأثناء، وجه كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية نقداً لاذعاً ضد عملية سطو مسلح ومنظم، قامت بها إسرائيل ضد العديد من البنوك الفلسطينية في رام الله، تحت ذريعة البحث عن "أموال الإرهاب". ويبدو أن سبب الاحتجاج الأميركي كان يعود إلى عدم إبلاغها سلفاً عن عملية السطو على البنوك، كذلك عدم تقديم إسرائيل شرحاً وافياً عن نتائج العملية، وخشية الإدارة الأميركية من انهيار الاقتصاد الفلسطيني وانهيار السلطة.

في الثامن من آذار ٢٠٠٤، دعا الرئيس الأميركي جورج بوش كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية وأطلعهم على قراره دعم خطة شارون وانه ينتظر تفاصيل أكثر حول الخطة، وفي الوقت ذاته دأب الرئيس بوش على التأكيد أن الانسحاب الإسرائيلي، المزمع تنفيذه وفق خطة فك الارتباط، يتوجب ألا يظهر كخضوع لـ "الإرهاب"، وإنما ينبغي أن يظهر كمقدمة لتنفيذ خارطة الطريق.

في ١٢ آذار ٢٠٠٤ زار وفد من الإدارة الأميركية إسرائيل، شمل كلاً من هدلي، ابرامز، وبيرنز، أكد هؤلاء في الاجتماعات التي اجروها مع المسؤولين الإسرائيليين، أن خطة فك الارتباط يتوجب أن تكون جزءاً من تطبيق رؤية بوش ومن خارطة الطريق. وأوضح الوفد، في الوقت ذاته، أن الإدارة الأميركية تعتبر خطة فك الارتباط مبادرة إسرائيلية، وأنه ليس في نية الإدارة الأميركية فرض مساحة الأراضي التي ستنسحب منها إسرائيل ولا عدد المستوطنات التي ستخليها. وقد التقى الوفد أثناء هذه الزيارة كلاً من شارون ونتنياهو وسلفان شالوم، كلاً على حدة. دارت المحادثات بين الجانبين حول مجموعة من القضايا، وكان الوفد الأميركي معنياً بمعرفة مدى استعداد إسرائيل لإخلاء مستوطنات من الضفة الغربية المحتلة إلى جانب انسحابها من قطاع غزة. وخلال اللقاء معه طرح نتنياهو فكرة يرغب دوماً في الحديث عنها، وهي أن الانسحاب الإسرائيلي المزمع من قطاع غزة قد يحول القطاع إلى "قاعدة للإرهاب". وبناءً على هذا "الخطر" المفترض اهتم نتنياهو بمعرفة الضمانات السياسية والأمنية الأميركية مقابل هذا "الخطر"، وكان جواب الوفد الأميركي العودة إلى المقولة التي صاغها بوش: "لا خضوع للإرهاب وإنما يتوجب اجتثاثه".

حاول الوفد الأميركي، استجلاء ما إذا كان الانسحاب الإسرائيلي المزمع سيقود إلى الهدوء، كما حدث إثر الانسحاب من جنوب لبنان في العام ٢٠٠٠. وسعى الوفد الأميركي أيضاً إلى الحصول على الجدول الزمني للانسحاب، وفق خطة فك الارتباط. أما بشأن الثمن الذي ستحصل عليه إسرائيل من الولايات المتحدة، فاتفق الجانبان على إرجاء هذا الأمر إلى اجتماع بوش وشارون.

في سياق نشاطه في التحضير والإعداد لاجتماع بوش وشارون، سافر دوف فايسغلاس إلى واشنطن وأجرى

سلسلة من اللقاءات من المسؤولين الأميركيين، هدفت إلى إعداد مسودة الضمانات الأميركية التي ستنشر بعد اختتام لقاء شارون وبوش.

إلى جانب هذا المسار عقد شمعون بيريس، رئيس المعارضة في إسرائيل، اجتماعات مع كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية شملت رايس وباول. وهدفت هذه اللقاءات – بالإضافة إلى الحصول على دعم أميركي لخطة شارون – إلى التبشير بأفكار بيريس الساعية للحصول على رزمة من الضمانات الأميركية، تبلغ خمسة مليارات من الدولارات لتطوير النقب. وكان بيريس قد نسق نشاطه هذا مع شارون، حيث سعى بيريس إلى استثمار مشروع شارون، لفك الارتباط والانسحاب من قطاع غزة، كرافعة للحصول على أموال لتطوير النقب.

في خضم هذا النشاط الإسرائيلي، واصل دوف فايسغلاس اجتماعاته مع المسؤولين في الإدارة الأميركية. ففي ٢٤ آذار ٢٠٠٤ اجتمع فايسغلاس مع كونداليسا رايس لبحث ثمن الانسحاب، وعرض فايسغلاس في هذه الاجتماعات، التي استمرت يومين، مع رايس، الخطة التي تنص على انسحاب كامل من قطاع غزة، وإخلاء أربع مستوطنات صغيرة في شمال الضفة الغربية. وذكرت مصادر إسرائيلية أن عدم اقتصار الانسحاب الإسرائيلي على قطاع غزة، واشتماله على إخلاء مستوطنات في شمال الضفة، جاء لكي يرفع الثمن الذي ستقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل في رسالة الضمانات.

في أواخر آذار ٢٠٠٤ عرض مسؤولون أميركيون مسودة وثيقة الضمانات الأميركية أمام الوفد الإسرائيلي برئاسة فايسغلاس. وفهم من مسودة الوثيقة أن الإدارة الأميركية لا تعترف بمصطلح " كتل استيطانية " وترفض استعماله في الوثيقة، كذلك لم تكن الإدارة الأميركية على استعداد للإعلان، بصورة جلية وواضحة، عن رفضها لحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى داخل إسرائيل، وأنها تفضل الإعلان عن حق اللاجئين في العودة إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية بصورة عامة ودون إعطاء تفاصيل أخرى.

في نهاية آذار ٢٠٠٤ زار مبعوثو الإدارة الأميركية، هدلي وابرامز وبيرنز، إسرائيل، بهدف مواصلة التحضير والتمهيد لزيارة شارون إلى واشنطن، والتي أرجئت إلى أواسط نيسان ٢٠٠٤. وأثناء ذلك، ألقى شارون خطاباً، في ٣١ آذار في تل أبيب، أكد فيه أن خطة فك الارتباط جاءت لكي تمنع انهياراً سياسياً ولتصدّ الضغوط على إسرائيل لقبول خطط سياسية تلحق الضرر بها.

وفي غمرة المفاوضات بين إسرائيل والإدارة الأميركية حول الضمانات الأميركية وخطة فك الارتباط، صعدت إسرائيل من عمليات القمع والبطش والقتل المنظم للقادة والناشطين الفلسطينيين. وفي سياق هذه السياسة اغتالت إسرائيل الشيخ أحمد ياسين، الأمر الذي أدى إلى استنكار دولي واسع، وقد قامت الولايات المتحدة باستعمال الفيتو ضد قرار يدين إسرائيل لارتكابها هذه الجريمة.

في الأول من نيسان ٢٠٠٤ اجتمع شارون مع مندوبي الإدارة الأميركية، هدلي وابرامز وبيرنز، بغرض التوصل إلى اتفاق على رسالة الضمانات. وطلب شارون في هذا الاجتماع اعتراف الولايات المتحدة رسمياً بمسار جدار الفصل، وذلك بعد أن وافقت إسرائيل على تأجيل بناء جزء منه بالقرب من مستوطنة ارئيل، وكذلك في أعقاب موافقتها على أن يكون جدار الفصل مقطعاً، وليس متصلاً، في امتداداته داخل المنطقة الفلسطينية الواقعة إلى الشمال الغربي من رام الله.

عشية اجتماع شارون – بوش، تكثفت الاتصالات والاجتماعات الإسرائيلية – الأميركية، بغية إيجاز ما اتفق عليه الجانبان وتحديد نقاط الخلاف المتبقية. ومن أجل هذا الغرض سافر طاقم من المسؤولين الإسرائيليين برئاسة فايسغلاس إلى واشنطن وعقد سلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين الأميركيين.

زود شارون هذا الوفد بتعليمات واضحة حول الضمانات المطلوبة من الولايات المتحدة، وشملت هذه التعليمات الإصرار على أن تكون رسالة الضمانات الأميركية واضحة وحاسمة ولا تقبل التأويل أو اللبس أو الغموض، ومنحازة بالكامل للمطالب الإسرائيلية. وأن تتضمن عند الحديث عن الحل الدائم، دعماً أميركياً واضحاً لضم "الكتل الاستيطانية" في الضفة والقدس إلى إسرائيل، ورفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل، والإعلان أن إسرائيل لن تطالب بالعودة إلى حدود الرابع من حزيران والإعلان، كذلك، عن حق إسرائيل في " مكافحة الإرهاب " في الأراضي التي ستنسحب منها، وكذلك دعم خطة فك الارتباط والتأكيد على رفض خطط بديلة لخارطة الطريق.

وقبل لقائه الرئيس بوش، أوضح شارون أنه لن يطلب من بوش مساعدات مالية أميركية لتطبيق خطة فك الارتباط، بيد أنه أشار إلى إمكانية أن يطرح اقتراح بيريس الخاص بتجنيد ضمانات أميركية لتطوير النقب.

١ - ٢. رسالة الضمانات الأميركية

تمحورت المفاوضات الإسرائيلية الأميركية، أساساً، حول مضامين رسالة الضمانات الأميركية، وأحرزت إسرائيل إنجازاً تاريخياً مهماً فاق جميع التوقعات، بما في ذلك توقعات الإسرائيليين أنفسهم. فقد استجاب الرئيس الأميركي جورج بوش في تلك الرسالة التي أرسلها إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، على شكل بيان رئاسي، لمعظم المطالب الإسرائيلية، إن لم يكن كلها. ويمكن إيجاز النقاط المركزية في رسالة الضمانات كالتالي :

١. تبنت رسالة الضمانات خطة فك الارتباط من جانب واحد، ووضعتها على رأس الأجندة السياسية لسنوات طويلة، وجعلتها عملياً، وان لم يكن رسمياً، الخطة الوحيدة القائمة على الساحة، والمفروضة على جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية للتعاطي معها، وبذلك، جمدت خارطة الطريق وحولتها إلى جسم محنط تبث الروح فيه فقط من أجل منع طرح مشاريع أخرى. فقد التزم الرئيس الأميركي بأن الولايات المتحدة "ستبذل كل ما في وسعها لمنع أية محاولة من قبل أي كان لفرض خطة أخرى".

٢. احتل موضوع "الإرهاب" و "مكافحة الإرهاب" المكانة الأولى، بديلاً عن الاحتلال والسعي لإزالته. جاء في رسالة الضمانات أنه "على القيادة الفلسطينية أن تقف بحزم ضد الأعمال الإرهابية بما فيها القيام بعمليات مؤثرة ومستمرة من أجل وقف الإرهاب وتفكيك بنيته التحتية وقدراته". ولكي لا يترك مجال للنقاش حول معنى "الإرهاب" والفرق بينه وبين المقاومة المسلحة، شددت رسالة الضمانات على أنه "يجب على الفلسطينيين التوقف عن القيام بأعمال عسكرية وجميع أشكال العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان". كذلك أكدت الرسالة على "أنه لن يتمتع الإسرائيليون والفلسطينيون بالأمن ما لم يجتمعوا هم وكافة الدول في المنطقة ويوحدوا جهودهم لمحاربة الإرهاب ويفككوا المنظمات الإرهابية".

٣ . تعهد بوش أنه في أية تسوية سلمية يتوجب "أن يكون لإسرائيل حدود آمنة ومعترف بها وان تكون ناجمة عن مفاوضات بين الأطراف استناداً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وفي ضوء الحقائق الجديدة على الأرض، وخاصة وجود المراكز السكانية الإسرائيلية الرئيسة القائمة بالفعل، فإن من غير الواضح أن نتوقع أن تسفر مفاوضات الحل الدائم عن العودة الكاملة والشاملة إلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩". برر جورج بوش موقفه هذا بقوله "إن كل جهود التفاوض السابقة بشأن إيجاد حل على أساس الدولتين توصلت إلى نفس النتيجة".

٤ . رفض بوش في البيان الرئاسي حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم داخل حدود إسرائيل، وتبنى الموقف الإسرائيلي بالكامل بصورة جلية وواضحة، حيث ذكر "أن الولايات المتحدة ملتزمة بقوة بأمن إسرائيل ورفاهيتها كدولة يهودية". ومن زاوية يهودية دولة إسرائيل ذكر بوش أنه "من الواضح أنه في إطار حل متفق عليه، وعادل وواقعي لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، وكجزء من أي حل دائم، فإن هذا الحل سيتحقق من خلال إنشاء دولة فلسطينية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها وليس في إسرائيل".

٥ . لم يعارض البيان الرئاسي إنشاء جدار الفصل، وقبل تعهد حكومة إسرائيل "أن يكون الجدار أمنياً، بدلاً من جدار سياسي، وأن يكون مؤقتاً بدلاً من دائم، وأن لا يلحق ضرراً بقضايا الوضع النهائي بما في ذلك الحدود النهائية".

٦ . تضمن البيان الرئاسي المطالبة بأن تكون لإسرائيل حدود آمنة ومعترف بها وكذلك "بحدود ذات مقدرة للدفاع عنها"، وهي المرة الأولى أيضاً التي تقبل الولايات المتحدة تبني مثل هذه الصيغة.

١ - ٣. وثيقة فك الارتباط من جانب واحد

جاءت وثيقة فك الارتباط على شكل رسالة وجهها شارون إلى بوش في ١٤ نيسان ٢٠٠٤ . أكد شارون في ديباجة الوثيقة أن "إسرائيل ملتزمة بالعملية السلمية وتتطلع نحو تسوية متفق عليها، على قاعدة مبدأ دولتين لشعبين : دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي ودولة فلسطينية للشعب الفلسطيني". وبرر شارون فك الارتباط من جانب واحد بقوله أن إسرائيل توصلت"إلى الاستنتاج بأنه ليس ثمة شريك فلسطيني اليوم يمكن التقدم معه في عملية سلمية متبادلة". وأكد أن الخطة ليست مشروطة بتعاون فلسطيني وأنها ستنقل إسرائيل إلى واقع أمني أفضل. وأوضح أن إسرائيل ستنسحب من قطاع غزة ومن أجزاء في شمال الضفة الغربية، وأنه في حين "لن تكون هناك مستوطنات إسرائيلية في قطاع غزة في أية تسوية نهائية فإنه بالمقابل، من الواضح أنه ستبقى في يهودا والسامرة مناطق تشكل جزءاً من دولة إسرائيل، بما في ذلك مستوطنات مدنية ومناطق أمنية وأماكن لإسرائيل مصالح أخرى فيها" . وأضاف شارون أن خطة فك الارتباط " تسحب البساط من تحت أقدام المزاعم الموجهة ضد إسرائيل بشأن مسؤوليتها عن الفلسطينيين في قطاع غزة" . واختتم شارون الديباجة بادعائه أن "خطة فك الارتباط لا تمس بالاتفاقات القائمة بين إسرائيل والفلسطينيين" وأنه "عندما تتوافر في الجانب الفلسطيني قرائن على استعداد، وقدرة وتنفيذ فعلي لمحاربة الإرهاب وإجراء الإصلاحات وفق خارطة الطريق، عندئذ يمكن العودة إلى مسار المفاوضات والحوار" وفي شرحه لأسس الخطة أكد شارون أن إسرائيل ستخلي قطاع غزة، بما في ذلك المستوطنات القائمة، باستثناء خط الحدود بين قطاع غزة ومصر، وأضاف أنه عند انتهاء عملية الانسحاب من قطاع غزة " لن يكون هناك أساس للزعم بأن قطاع

غزة هو منطقة محتلة" . وفي ما يخص إعادة الانتشار في الضفة الغربية، ذكر شارون أن "إسرائيل ستخلي منطقة في شمالي السامرة (مستوطنات غانيم، كاديم، حومش، وسانور) وجميع المنشآت العسكرية الثابتة في هذه المنطقة" .

وبالنسبة لجدار الفصل، أكد شارون أن إسرائيل ستواصل بناءه وفق قرارات الحكومة ذات الصلة، وسيأخذ المسار بالحسبان الاعتبارات الإنسانية" .

١ - ٣ - ١. الواقع الأمني بعد الإخلاء

بعد أن تنسحب إسرائيل من داخل قطاع غزة، فإنها ستحاصره براً وبحراً وجواً وفق خطة فك الارتباط . فقد جاء في الوثيقة أن إسرائيل "ستشرف وتحافظ على الغلاف الخارجي البري، وستسيطر بشكل حصري على المجال الجوي لغزة، وستواصل إجراء نشاطات عسكرية في المجال البحري لقطاع غزة" . علاوة على ذلك فإن قطاع غزة، وفق الخطة "يتوجب أن يكون منزوعاً من السلاح الذي لا يتوافق وجوده مع الاتفاقات القائمة" ، كذلك ستحتفظ إسرائيل لنفسها "بحق الدفاع عن النفس" بما في ذلك القيام بالخطوات الوقائية والرد "واستخدام القوة ضد الأخطار التي تنشأ داخل قطاع غزة" .

وفي ما يخص الضفة الغربية، كرر شارون "حق إسرائيل في الدفاع عن النفس" "وحق الرد" و "حق استخدام القوة ضد الأخطار التي تنشأ في المنطقة المخلاة" . أما في باقي مناطق الضفة فقد أكد أن "العمليات الأمنية الجارية" ستتواصل، ووعد في الوقت ذاته أن تعمل إسرائيل على تقليص نقاط التفتيش في عموم الضفة .

تمنح خطة فك الارتباط أربع دول دوراً أمنياً، هي الولايات المتحدة وبريطانيا ومصر والأردن . فبعد أن تحصل هذه الدول على موافقة إسرائيل وبعد التنسيق معها، يسمح لها بمساعدة وتدريب قوات الأمن الفلسطينية، "بغرض محاربة الإرهاب والحفاظ على الأمن العام" . وشملت خطة فك الارتباط ألا يكون هناك وجود أمني في الضفة والقطاع لأية دولة من دون التنسيق مع إسرائيل والحصول المسبق على موافقتها .

وفي ما يخص منطقة حدود قطاع غزة مع مصر، تؤكد الخطة على استمرار الوجود العسكري الإسرائيلي على طول هذه الحدود (محور فيلادلفي وفق التسمية الإسرائيلية)، وتشير إلى إمكانية توسيعها الأمر الذي قد يعني هدم مئات بل آلاف المنازل الفلسطينية . ولم تستثن الخطة أن تقوم إسرائيل بإخلاء المنطقة الحدودية المذكورة، بيد أنها ربطت ذلك واشترطته "بالواقع الأمني وبمقدار التعاون المصري في خلق تسوية مأمونة أخرى" . وتضيف الخطة انه "عندما تنشأ الظروف لإخلاء هذه المنطقة ستكون إسرائيل على استعداد لفحص إمكانية إقامة ميناء بحري ومطار في قطاع غزة، وفقاً للترتيبات التي ستقرر مع إسرائيل" .

وفي ما يخص الأملاك الثابتة في المستوطنات الإسرائيلية بعد الانسحاب منها تقترح الخطة إقامة هيئة دولية، بموافقة إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، تكون مهمتها تسلم الملكية على هذه المستوطنات، حيث ستبقى هذه الملكية تحت إشراف تلك الهيئة، وتقدير عموم الأملاك يقع ضمن مهمات الهيئة أيضاً . والهدف من ذلك احتفاظ إسرائيل لنفسها "بحق المطالبة بأخذ القيمة الاقتصادية للأملاك التي ستبقى في المنطقة بالحسبان" . وبالنسبة للبنى التحتية والترتيبات المدنية، تؤكد الخطة أن البنى التحتية للمياه والكهرباء والمجاري والاتصالات، التي تخدم الفلسطينيين

ستبقى، وان إسرائيل ستسمح باستمرار تزويد الفلسطينيين بالكهرباء والمياه والغاز والوقود وفق الترتيبات القائمة. كذلك تؤكد الخطة أن الترتيبات الاقتصادية السارية حالياً بين إسرائيل والفلسطينيين ستبقى على ما هي عليه، وتشمل حركة العمال والبضائع والنظام المالي والضرائب والنظام الجمركي والبريد والاتصالات.

وبخصوص المنطقة الصناعية " إيرز"، الواقعة في أقصى شمال قطاع غزة، تشترط الخطة إبقاءها على ما هي عليه بشرطين : إجراء ترتيبات أمنية مناسبة، واعتراف صريح من الأسرة الدولية بأن استمرار وجود المنطقة الصناعية بشكلها الحالي، [لن يعتبر استمراراً للسيطرة الإسرائيلية على المنطقة]. على أية حال لم تنتظر حكومة إسرائيل تحقق شرطيها، وقررت إخلاء المنطقة الصناعية ونقلها إلى مناطق عديدة داخل إسرائيل، في أعقاب حدوث عمليات فدائية في المنطقة الصناعية.

وبما يخص "معبر إيرز"، الواقع داخل قطاع غزة في أقصى شماله، تؤكد الخطة أن هذا المعبر سينقل إلى داخل الأراضي الإسرائيلية في جدول زمني محدد. أما بخصوص المعابر الدولية، بين قطاع غزة ومصر وبين الضفة الغربية وشرق الأردن، فتؤكد الخطة أن الترتيبات القائمة ستبقى سارية المفعول. وتشير الخطة إلى أن إسرائيل معنية بنقل "معبر رفح" الواصل بين قطاع غزة ومصر، إلى نقطة المثلث الحدودي بين قطاع غزة ومصر وإسرائيل، وذلك بعد التنسيق مع مصر. أما بالنسبة للجدول الزمني لتنفيذ خطة فك الارتباط، فمن المقرر، وفق الخطة، أن تنجز حتى نهاية العام ٢٠٠٥. وتستخلص الوثيقة في النهاية أن إسرائيل تتوقع دعماً واسعاً لخطة فك الارتباط "وهذا الدعم حيوي من أجل دفع الفلسطينيين لتنفيذ المطلوب منهم عملياً في مجال مكافحة الإرهاب وتنفيذ الإصلاحات وفق خارطة الطريق".

في أعقاب خسارة شارون في الاستفتاء داخل صفوف حزب الليكود، والذي جرى في أيار ٢٠٠٤، حيث صوتت غالبية الأعضاء المشاركين في الاستفتاء ضد خطة فك الارتباط، موجهين صفعة ليس فقط لشارون وإنما أيضاً إلى بوش، توجه صائب عريقات، كبير المفاوضين الفلسطينيين، إلى الرئيس بوش وطلب منه التراجع عن رسالة الضمانات. وفي رده على هذا الأمر قال الناطق باسم البيت الأبيض ان الإدارة الأميركية لم تغير رأيها بعد حصولها على نتائج التصويت داخل حزب الليكود. وأضاف المتحدث باسم البيت الأبيض أن الإدارة الأميركية ستجري مشاورات مع رئيس الحكومة الإسرائيلية حول كيفية التقدم في المسيرة. وفعلاً أجرت كونداليسا رايس مشاورات مع المسؤولين الإسرائيليين وقرر البيت الأبيض على اثرها الاستمرار في دعم الخطة.

في الخامس من أيار ٢٠٠٤، بحث أعضاء اللجنة الرباعية، ممثلين بوزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول ووزير خارجية روسيا ووزيرة خارجية ايرلندا (الرئيسة المؤقتة للاتحاد الأوروبي) وخافيير سولانا، المسؤول عن العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، وأمين عام هيئة الأمم المتحدة كوفي أنان، خطة فك الارتباط. وطالب المجتمعون إسرائيل التمسك بخطة فك الارتباط وتنفيذها، كما كان مقرراً، وذلك على الرغم من كونها تجمد لفترة طويلة، خطة الرباعية وهي خارطة الطريق. وبذلك بات من الواضح أن خطة فك الارتباط من جانب واحد لم تعد خطة إسرائيلية تحظى بالدعم والمباركة من الإدارة الأميركية فحسب، بل أضحت خطة تدعمها الأسرة الدولية، وخاصة الرباعية صاحبة خطة خارطة الطريق ذاتها.

بعد أن غدت خطة فك الارتباط من جانب واحد "اللعبة الوحيدة في المدينة"، حاول أصحاب خطة خارطة الطريق

الجمع بين النقيضين، بدعوة إسرائيل إلى تنفيذ خطة فك الارتباط كمقدمة لتنفيذ خارطة الطريق. بيد أن طبيعة خطة فك الارتباط من جانب واحد، ادخلت الولايات المتحدة والرباعية في مأزق من جهة سؤال ما هو المطلوب من الفلسطينيين فعله. فخطة فك الارتباط من جانب واحد تستند الى تجاهل الفلسطينيين، وتعتمد على فرضية أن القيادة الفلسطينية " غير ذات صلة " وأن إسرائيل لن تتفاوض مع أي طرف فلسطيني، وأنها ستنفذ خطتها دون اعتبار لوجود طرف فلسطيني. وبعد أن قدحت الإدارة الأميركية زناد فكرها، توصلت إلى ضرورة تنفيذ خطة فك الارتباط من جانب واحد، كما هي مقررة، ووفق جدولها الزمني ووفق قرارات وأساليب إسرائيل في التنفيذ. أما الجانب الفلسطيني، وفق المنظور الأميركي، فعليه قبول الخطة لأنه دونها لا يمكن الوصول إلى خارطة الطريق، وينبغي عليه التنسيق مع إسرائيل في الإجراءات التنفيذية فحسب. وبررت الإدارة الأميركية تجرّأها في خدش " قدسية " أحادية الجانب في خطة فك الارتباط، بأن الإدارة تخشى أن انسحاباً إسرائيلياً من جانب واحد، ودون التنسيق مع السلطة الفلسطينية قد يؤدي إلى فوضى في الأراضي التي يتم الانسحاب منها، أو أن ذلك قد يقود إلى سيطرة "حماس" على هذه الأراضي. إزاء هذا المفهوم الأميركي، أكدت الإدارة الأميركية أن التنسيق مع السلطة الفلسطينية يمكن الاخيرة من الاستعداد الملائم والكافي لتتسلم المسؤولية على الأراضي التي ستنسحب منها إسرائيل.

وفي محاولة منها لاستباق قرار محكمة العدل الدولية حول جدار الفصل، الذي كان متوقعاً صدوره في تموز ٢٠٠٤، قررت المحكمة العليا الإسرائيلية أن بناء جدار الفصل من حيث المبدأ قانوني، بدعوى أنه يقام لاحتياجات أمنية إسرائيلية، ولكن في الوقت ذاته قررت المحكمة أنه، علاوة على الاعتبارات الأمنية، يتوجب عند تحديد مسار الجدار مواءمة هذه الاعتبارات الأمنية مع الاحتياجات الإنسانية الفلسطينية. وبناء على ذلك، قررت المحكمة أنه ينبغي على وزارة الدفاع الإسرائيلية تحديد مسار الجدار وفق هذين المعيارين.

ومقابل قرار المحكمة العليا الإسرائيلية، التي تأتي قراراتها عادة متأثرة بالسياسة الإسرائيلية وباحتياجات المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، جاء قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي واضحاً وحاسماً، حيث قررت أن جدار الفصل ليس قانونياً وأنه يتوجب هدمه وإزالته ودفع تعويضات إلى المتضررين منه.

عشية وبعد صدور قرار محكمة العدل الدولية ثابرت إسرائيل والإدارة الأميركية الى التنسيق بينهما؛ أولاً بغرض التأثير على القرار ذاته، وثانياً من أجل تفادي نتائجه القانونية والسياسية، بعد صدوره. ففي ١٢ تموز ٢٠٠٤ وصل المسؤولان الأميركيان هدلي وابرامز إلى إسرائيل واجتمعا مع دوف فايسغلاس حال وصولهما، ثم اجتمعا في اليوم التالي مع شارون ووزير الأمن موفاز ورئيس هيئة الأركان موشي يعلون ورئيس جهاز الشاباك آفي ديختر ومع المستشار للأمن القومي غيورا ايلند. وقد تمحورت المباحثات حول جملة من القضايا أهمها التنسيق بين الدولتين بخصوص قرار محكمة العدل الدولية ضد جدار الفصل، ومماطلة إسرائيل في إخلاء المستوطنات العشوائية، ومسألة تجميد الاستيطان في الضفة الغربية وتطورات خطة فك الارتباط.

جرت هذه الزيارة على خلفية ازدياد امتعاض الإدارة الأميركية من التسويف والتأجيل الإسرائيلي المستمر في إزالة المستوطنات العشوائية، فقد أعربت الإدارة عن عدم رضاها عن هذا الوضع، خاصة في ضوء استمرار إقامة المستوطنات العشوائية، وقررت إقامة فريق أميركي خاص مكون من مختصين، وظيفته التفاوض مع إسرائيل حول

مسألة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة وحجم هذا البناء وحدوده.

استندت السياسة التي سارت عليها الإدارة الأميركية، بخصوص الاستيطان الى موقف أميركا القاضي بالحفاظ على احتياط أراضٍ للدولة الفلسطينية المزمع إنشاؤها وفق رؤية بوش. لذلك طالبت الإدارة إسرائيل بتجميد البناء في المستوطنات وإزالة المستوطنات العشوائية. من ناحيته تعهد شارون ألا يتوسع البناء في المستوطنات خارج حدود الأراضي المبنية، ووافق على التفاوض مع أميركا على سياسة البناء في المستوطنات، مستنداً ليس فقط إلى مطلب إسرائيل التقليدي القاضي بعدم إمكانية تجميد البناء في المستوطنات لوجود زيادة طبيعية داخل المستوطنات، وإنما انطلق من تفسيره للضمانات الأميركية، التي وردت في رسالة بوش، والتي نصت على أن تحديد حدود إسرائيل والدولة الفلسطينية في الحل الدائم سيأخذ بعين الاعتبار "الوقائع الجديدة على الأرض" بما في ذلك وجود "مراكز سكانية إسرائيلية كبيرة". لقد فسر شارون ذلك انه اعتراف أميركي مستقبلي بضم الكتل الاستيطانية الكبيرة إلى إسرائيل. وبناءً على استنتاجه هذا توقع، وهذا ما تم فعلاً، أن تكون الإدارة الأميركية متفهمة ومرنة عند التطرق للبناء في "مراكز سكانية إسرائيلية كبيرة".

١ - ٣ - ٢. خطة فك الارتباط في أعين أصحابها

في تشرين الأول ٢٠٠٤، كشف مهندس خطة فك الارتباط ومبلور العلاقات الإسرائيلية الأميركية بخصوص خطة فك الارتباط الدوافع الكامنة وراء طرح الخطة والأهداف المرجوة منها، وذلك في حوار طويل أجرته معه صحيفة "هآرتس". فقد ذكر فايسغلاس أن هدف الخطة التصدي للخطط السياسية المطروحة وتجميدها وطرح الإرهاب على أنه المشكلة الأساسية، وتجسيد الادعاء الإسرائيلي أنه لا يوجد شريك فلسطيني ووقف "التنازلات" الإسرائيلية. وحول سؤال ما هي أهمية فكرة فك الارتباط أجاب فايسغلاس: " فك الارتباط هي . . . . . زجاجة الفورملين التي ندخل داخلها رؤية الرئيس كي تتجمد فترة طويلة جداً. خطة فك الارتباط هي في الحقيقة فورملين. انها تزود كمية الفورملين المطلوبة كي لا تكون هناك مسيرة سلمية مع الفلسطينيين. . . انها تمكن إسرائيل من الوقوف براحة في حالة مرحلية يتم خلالها إبعاد أي ضغط سياسي قدر الإمكان. انها تمنح شرعية لادعائنا أنه لا تفاوض مع الفلسطينيين. يوجد هنا قرار أن نفعل الحد الأدنى المطلوب من أجل الحفاظ على وضعنا السياسي، وهذا القرار يثبت نفسه. انه يمكن الأميركيين من مخاطبة العالم الهائج والمائج والقول له ماذا تريدون ؟ ماذا تريدون ؟ كما أنها ترغم العالم على العمل بفكرتنا نحن، بالسيناريو الذي كتبناه نحن. انها تضع الفلسطينيين تحت ضغط عظيم. انها تزج بهم في زاوية يكرهون أن يوضعوا بها. . . "

١ - ٤. العلاقات المصرية - الإسرائيلية

تستند اسرائيل في علاقاتها مع مصر وبقية الدول العربية الى رزمة من المعطيات، تجعل من إسرائيل، من وجهة نظرها، الدولة المهيمنة على الدول العربية في المنطقة. وتشمل هذه المعطيات، في ما تشمل، التفوق العسكري الإسرائيلي في الأسلحة التقليدية وغير التقليدية على الدول العربية مجتمعة، واستعداد إسرائيل استخدام هذا

السلاح، والتلويح والتهديد باستخدامه، لفرض سياستها، وعلى أرضية اقتصادية يعتبرها الإسرائيليون صلبة، حيث يبلغ معدل دخل الفرد السنوي في إسرائيل نحو ١٧ ألف دولار، وعلى نظام سياسي يعتمد مبدأ تداول السلطة وحل الخلافات والصراعات في المجتمع الإسرائيلي بصورة سلمية، وعلى العلاقات القوية والخاصة مع الولايات المتحدة الأميركية، هذه العلاقات التي باتت في نظر إسرائيل والإدارة الأميركية والكثير من الدول في العام، من أهم مفاتيح علاقات هذه الدولة أو تلك مع الولايات المتحدة الأميركية.

بالرغم من تصعيد إسرائيل لعمليات البطش والقمع ضد الشعب الفلسطيني واتباعها سياسة القتل المنظم للقيادات والنخب الفلسطينية السياسية في العام ٢٠٠٤، شهد هذا العام تطورات مهمة وملحوظة في العلاقات الإسرائيلية – المصرية على أصعدة مختلفة، كان أبرزها الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية.

١ - ٤ - ١. الجانب السياسي

في بداية العام ٢٠٠٤، تمحورت السياسة الإسرائيلية تجاه مصر حول الجهود الإسرائيلية المكثفة في إقناع القيادة المصرية، للانخراط في رسم خطة شارون لفك الارتباط من جانب واحد، والتي سعى لفرضها على الشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق أرسل رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، في شباط ٢٠٠٤، آفي ديختر رئيس المخابرات العامة (الشاباك)، إلى مصر لإقناع قيادتها بدعم خطة فك الارتباط. وبعد انتهاء زيارة رئيس جهاز الشاباك بعدة أيام، قام رئيس المعارضة في إسرائيل، شمعون بيريس بزيارة القاهرة في ٢٧ شباط ٢٠٠٤، بعد أن نسق هذه الزيارة مع شارون. اجتمع شمعون بيريس، أثناء زيارته هذه، مع الرئيس المصري حسني مبارك ومدير المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان. وصرح بيريس في ختام زيارته للقاهرة أن المصريين يوافقون على تحمل مسؤولية أمنية على الحدود بين قطاع غزة ومصر (محور فيلادلفي)، وفق ما تطلبه أمنياً خطة شارون من مصر، وذلك مقابل عدة شروط، أهمها أن يكون الانسحاب الإسرائيلي كاملاً من قطاع غزة، وأن يكون هناك انسحاب من الضفة الغربية وأن تخلي إسرائيل خط الحدود بين قطاع غزة ومصر بالتنسيق مع المصريين والفلسطينيين. وكانت القيادة المصرية قد نقلت إلى شارون بواسطة آفي ديختر، رئيس الشاباك الإسرائيلي، رسالة مماثلة.

في آذار ٢٠٠٤، واصلت القيادتان المصرية والإسرائيلية اتصالاتهما ومشاوراتهما حول خطة فك الارتباط من جانب واحد. ففي ١١ آذار ٢٠٠٤، زار مدير المخابرات المصرية عمر سليمان إسرائيل والتقى مع شارون وناقش معه خطة فك الارتباط من جانب واحد والترتيبات الأمنية التي يتوجب اتخاذها. بعد ذلك بيوم واحد، اجتمع وزير خارجية إسرائيل سلفان شالوم مع الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة بهدف مناقشة التطورات السياسية وفي مقدمتها خطة شارون.

في الوقت الذي سعى فيه شارون الى إقناع القيادة المصرية بقبول خطته وتسويقها فلسطينياً وعربياً، جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأميركية، فإنه أبى طيلة العام ٢٠٠٤، وبعناد أن يمنح مصر دوراً سياسياً. فقد عمل شارون على إفشال كل المبادرات والمحاولات المصرية للقيام بدور سياسي خارج سياج خطة فك الارتباط من جانب واحد، وحرص على أن يقتصر دور مصر على دور أمني وفق خطة فك الارتباط من جانب واحد، وعلى دور

سياسي ضاغط على الفلسطينيين كي يوائموا أنفسهم طبقاً للسياسة الإسرائيلية وكي يستجيبوا لمطالبها. في مقابل ذلك حاولت القيادة المصرية، دون أن يحالفها النجاح، أن تلعب دوراً سياسياً خارج اطار ما يريده شارون. فقد حاولت الجمع بين خطة شارون لفك الارتباط من جانب واحد والمرحلة الأولى من خطة الطريق، في ما بات يعرف بالمبادرة المصرية. إذ حددت المبادرة المصرية ما هو مطلوب من الفلسطينيين والإسرائيليين. وعليه فقد طلب المصريون من الفلسطينيين " وقف العنف" بكل أشكاله وفي كافة الأماكن، وإجراء إصلاحات في الأجهزة الأمنية الفلسطينية ووضعها تحت سلطة رئيس الوزراء وإبعادها عن سيطرة الرئيس الراحل ياسر عرفات، كذلك إجراء إصلاحات في مختلف المستويات. . . والالتزام بالعملية السلمية وخارطة الطريق والتعاطي إيجابياً مع الانسحاب الإسرائيلي المزمع من قطاع غزة ومع خطة فك الارتباط من جانب واحد. كما طالبت القيادة المصرية الجانب الإسرائيلي وقف إطلاق النار ووقف الاغتيالات ووقف الاستيطان، وطالبت كذلك أن تشمل خطة فك الارتباط انسحاباً كاملاً من قطاع غزة ومن الحدود بين مصر والقطاع، وفتح مطار وميناء غزة وفتح الممر الآمن بين القطاع والضفة الغربية، وتواجد حضور دولي في القطاع، وتقدماً ملموساً في الضفة الغربية.

وخلاصة القول: طرحت القيادة المصرية أنها تحاول الاستفادة من " الفرصة المتاحة " للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وأنها لا تقوم بتسويق خطة فك الارتباط من جانب واحد، بل تسعى لمساعدة الفلسطينيين على فرض سيادتهم في الأراضي التي ستنسحب منها إسرائيل. ولكن ظل شارون متمسكاً برؤيته محاصراً الدور المصري في سياج خطته ونشطت القيادة الإسرائيلية في إقناع القيادة المصرية بتبني سياستها وخاصة خطة فك الارتباط من جانب واحد.

بعد أن حسمت الإدارة الأميركية أمرها تجاه خطة فك الارتباط من جانب واحد، وازدادت إسرائيل تعنتاً في موقفها من الدور الذي ترسمه لمصر، وباتت أكثر تصميماً وإلحاحاً بأن تصبح مصر مقاولاً رئيساً في تسويق خطة فك الارتباط، فلسطينياً وعربياً، ترافق هذا الضغط السياسي مع حملة إسرائيلية إعلامية تتهم مصر بعدم حماية الحدود مع إسرائيل ومع قطاع غزة، بل تتهمها أحياناً بغض النظر عن، والتسامح في تهريب السلاح من سيناء عبر الأنفاق التي يحفرها الفلسطينيون بين قطاع غزة ومصر. وفي ضوء فشل إسرائيل المستمر في التصدي لما اعتبرته تهريباً للسلاح، طالبت إسرائيل أن تعزز مصر قواتها العسكرية على الحدود مع قطاع غزة لتقوم بالدور الذي فشلت قوات الاحتلال الإسرائيلية في إنجازه.

يبدو أن مجموعة من العوامل ساهمت في إحداث نقلة نوعية في العلاقات الإسرائيلية - المصرية في أواخر العام ٢٠٠٤. ولعل إعادة انتخاب الرئيس الأميركي بوش رئيساً للولايات المتحدة، وتخوف القيادة المصرية من أجندته في المنطقة، ومفهوم القيادة المصرية لعلاقاتها مع الثنائي - إسرائيل والولايات المتحدة- وأولويات أجندة القيادة المصرية، كانت وراء هذه النقلة في العلاقات .

ففي أواخر العام ٢٠٠٤ تغيرت لغة الخطاب السياسي المصري لجهة العلاقة مع إسرائيل بصورة دراماتيكية، وتجلى ذلك في تصريحات الرئيس المصري حسني مبارك الدافئة تجاه شارون. وتواصلت العلاقات في التحسن بعد صفقة إطلاق سراح الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام. ففي الخامس من كانون الأول ٢٠٠٤ أطلقت السلطات المصرية سراح عزام عزام، الذي كان قد أدين في محكمة مصرية بالتجسس لصالح إسرائيل قبل أن يقضي نصف محكوميته. وأثار

إطلاق سراح الجاسوس الإسرائيلي مقابل إطلاق سراح ستة طلاب مصريين، كانوا يحاكمون في إسرائيل، تساؤلات عديدة، فقد شككت العديد من وسائل الإعلام الإسرائيلية بحقيقة الرواية الإسرائيلية لظروف اعتقال الطلاب ودوافع عبورهم الحدود. فقد كانت مصر قد رفضت بشدة إطلاق سراح الجاسوس الإسرائيلي، رغم الضغوط الجمة التي مارستها عليها إسرائيل طوال ثماني سنوات، والثمن المرتفع الذي كانت إسرائيل مستعدة لدفعه مقابل إطلاق سراح عزام عزام. واعتبرت إسرائيل هذه الصفقة جزءاً من تسوية أكبر لترقية العلاقات بين الدولتين.

١ - ٤ - ٢. الجانب الاقتصادي

أحرزت إسرائيل في نهاية العام ٢٠٠٤ إنجازاً في علاقاتها مع مصر سعت لتحقيقه منذ سنوات طويلة. فقد وقعت إسرائيل ومصر والولايات المتحدة الأميركية في ١٤ كانون الأول ٢٠٠٤ اتفاقاً لإنشاء أربع مناطق صناعية مؤهلة للتبادل التجاري الحر المعروفة باسم "كويز" (Quiz). ويعتبر هذا الاتفاق من وجهة نظر إسرائيلية أهم اختراق اقتصادي منذ توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في العام ١٩٧٩. وقع الاتفاقية عن الجانب الإسرائيلي وزير الصناعة والتجارة أيهود أولمرت مع نظيره المصري رشيد محمد رشيد. وطبقاً لهذا الاتفاق يحق لمصانع مصرية تصدير البضائع إلى الولايات المتحدة والحصول على تسهيلات كبيرة في الجمارك شريطة أن تحوي هذه الصادرات ١٢ بالمئة على الأقل موارد وأجهزة مصدرها مكونات وصادرات إسرائيلية. وبرر وزير التجارة والصناعة المصري، في معرض دفاعه عن الاتفاقية الاقتصادية بأن مصر كانت ستواجه مشكلة وصفها بأنها خطيرة بسبب عزم الولايات المتحدة إلغاء نظام الحصص، ابتداء من أول سنة ٢٠٠٥، للصادرات المصرية من المنسوجات إلى الولايات المتحدة. وجاء توقيع هذا الاتفاق في ظل معارضة جماعات مصرية ترفض التطبيع مع اسرائيل، حيث قالت المعارضة إن هذه الاتفاقية تزيد من نفوذ وقوة الاقتصاد الإسرائيلي في مصر، الأمر الذي قد يؤدي إلى ربط قطاعات من الاقتصاد المصري بإسرائيل، والأخطر من ذلك، السابقة في أن العلاقات الاقتصادية المصرية مع الولايات المتحدة بات جزء منها مرتبطاً بالقرار الإسرائيلي وبالإدارة الإسرائيلية.

١ - ٤ - ٣. المجال الأمني

سعت إسرائيل في العام ٢٠٠٤ في علاقاتها مع مصر، الى أن تلعب الأخيرة دوراً أمنياً مفيداً لإسرائيل في عدة مجالات. الأول على الحدود المصرية مع قطاع غزة، والثاني في تدريب القوات الفلسطينية لتقوم بدور أمني ينسجم مع خطة شارون فك الارتباط من جانب واحد.

في سياق سعي إسرائيل إلى أن تقوم مصر بحراسة الحدود المصرية الفلسطينية سواء مع قطاع غزة أم مع النقب، جرت مفاوضات بين الجانبين للاتفاق على تفاصيل نشر القوات المصرية، خاصة وأن إسرائيل طالبت بزيادة عدد القوات المصرية، الأمر الذي يتعارض مع اتفاقيات كامب ديفيد، ولكن بالرغم من مطالبتها زيادة عدد القوات المصرية فإنها أبدت معارضة وتحفظاً بشأن نوع الأسلحة والآليات التي ستستخدمها القوات المصرية، حيث عارضت إسرائيل أن يكون بحوزة هذه القوات وسائل مراقبة وجمع معلومات استخبارية.

بعد عدة حوادث اعتداء ارتكبتها القوات الإسرائيلية المرابطة على حدود غزة وسيناء المصرية في كانون الأول ٢٠٠٤، راح ضحيتها ثلاثة قتلى من الجنود في الشرطة المصرية وعدد من الجرحى المدنيين، اقترحت إسرائيل على مصر إقامة أجهزة تنسيق مشتركة على طول الحدود بين الدولتين، خاصة على محور حدود قطاع غزة مع سيناء.

وعلى اثر التفجيرات التي استهدفت سياحاً إسرائيليين وأجانب في طابا في تشرين الأول ٢٠٠٤، تعزز التعاون الأمني بين الدولتين، وسمحت مصر، بعد ضغوط إسرائيلية، للجيش الإسرائيلي بدخول الأراضي المصرية للمشاركة في عمليات الإنقاذ، وهي المرة الأولى التي تدخل فيها القوات الإسرائيلية الأراضي المصرية منذ انسحابها منها قبل عقدين ونيف.

١ - ٥. العلاقات الإسرائيلية - الأردنية

تعير إسرائيل أهمية استراتيجية لعلاقاتها مع الأردن، بحكم رؤية إسرائيل للعلاقات التاريخية التي تعود فترة تأسيس إمارة شرق الأردن. ولعل ما كتبه جدعون بخار، نائب مدير قسم الأردن في وزارة الخارجية الإسرائيلية، بمناسبة مرور عقد على توقيع اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن يمثل مفهوم إسرائيل لهذه العلاقات ولأهميتها الإستراتيجية من المنظور الإسرائيلي. فقد كتب جدعون بخار أن العلاقات بين إسرائيل والأردن هي علاقات استراتيجية ترتكز الى المصالح المشتركة، وأشار إلى أن هذه العلاقات بدأت منذ أن شرع الهاشميون بالاستقرار في شرق الأردن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. وأكد أن هذه المصالح المشتركة ما تزال مهمة وأساسية رغم مرور السنوات ورغم التغيرات الدراماتيكية التي جرت في المنطقة، كما أنها ستبقي على هذا النحو في المستقبل القريب لأسباب كافية لدى الطرفين، أبرزها الحاجة لحل القضية الفلسطينية والعلاقات التاريخية للبلدين مع الدول الغربية العظمى ولتنسيق المواقف السياسية " ومكافحة الإرهاب " وإيجاد مصادر مياه مشتركة وتطوير الاقتصاد.

وقد شهد العام ٢٠٠٤ تطوراً في العلاقات الإسرائيلية – الأردنية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والإعلامية، وذلك رغم أن الأردن لم يعد سفيره، الذي كان قد سحبه بعد اندلاع الانتفاضة، إلى تل أبيب.

على الصعيد السياسي سعت إسرائيل لتعزيز وتطوير علاقاتها مع الأردن وفق المستجدات والتغييرات في المنطقة. فعلاوة على التنسيق التاريخي بين الجانبين حول القضية الفلسطينية، ازدادت أهمية التنسيق والتعاون بين الدولتين من المنظور الإسرائيلي لمواجهة المستجدات والمتغيرات الجارية، ومن أجل تطوير رؤية مشتركة للأخطار التي تحملها هذه المتغيرات.

اعتبرت إسرائيل أن الأردن في العام ٢٠٠٤ لا يزال يحتل مكانة مهمة في استراتيجيتها في المنطقة. فاحتلال أميركا للعراق واشتعال المقاومة وتعاظم دور إيران فيها، وازدياد نفوذ ونشاط التيار الديني في السعودية، علاوة على الأوضاع في سورية ولبنان، كل هذه العوامل، حافظت وعززت من مكانة ودور الأردن في السياسة الإسرائيلية. أما على صعيد المصالح التقليدية المشتركة بين إسرائيل والأردن بخصوص القضية الفلسطينية، فقد استمرت إسرائيل

في العام ٢٠٠٤ بتنسيق المواقف بين الدولتين، خاصة فيما يتعلق بخطة فك الارتباط، واستجاب الأردن بدوره لهذه الخطة وأبدى موافقة على لعب الدور الذي ترسمه له خطة فك الارتباط.

في العام ٢٠٠٤ تعززت العلاقات الأردنية الإسرائيلية في المجال الأمني، سواء أكان ذلك في مكافحة " الإرهاب " وحماية الحدود الأردنية – الإسرائيلية أو في مجالات المتغيرات الأمنية في المنطقة.

أما على الصعيد الثقافي والإعلامي فاتفقت الدولتان في العام ٢٠٠٤ على تعزيز وتطوير التعاون في المجالين المذكورين، واتفقتا على التنسيق في المجال الإعلامي.

على الصعيد الاقتصادي، ساهمت اتفاقية الأراضي الصناعية المؤهلة(Qualified Industrial Zones) بشكل كبير في التطور التجاري السريع بين إسرائيل والأردن، وبموجب هذه الاتفاقية التي وقعت منذ سنوات يتوجب أن تحتوي المنتجات الأردنية على نسبة لا تقل عن ١٢ بالمئة من الموارد والمنتجات الإسرائيلية.

وقد منحت هذه الاتفاقية المصانع الأردنية، التي يملكها أو يشارك في ملكيتها رجال أعمال إسرائيليون في الأردن، التصدير إلى الولايات المتحدة دون دفع جمارك، من خلال تطبيق بنود اتفاق التجارة الحرة الموقع بين إسرائيل والولايات المتحدة على منتجات " الأراضي الصناعية المؤهلة في الأردن، (Quiz). ونتيجة لذلك تطورت صناعة النسيج في الأردن في " الأراضي الصناعية المؤهلة " وبلغت الصادرات الأردنية منها مليار دولار. ومن غير المعروف نسبة أرباح الشركات الإسرائيلية من هذه الصادرات. ويعمل في هذه الشركات ما يقارب ٣٠ ألف عامل أردني يتقاضون رواتب تقل بكثير عن الحد الأدنى لسلم الرواتب المتبع في إسرائيل.

٢. الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية

٢ - ١. جدار الفصل

تعود فكرة بناء جدار فاصل بين الضفة الغربية وبين إسرائيل إلى سنين عديدة مضت، إلا أن التفكير بشكل جدي وعملي لبناء جدار فاصل بدأ في ولاية حكومة رابين، إذ طلب رابين من وزير الشرطة في حكومته، موشيه شاحال، إعداد خطة مفصلة لبناء سور فاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل ليس بهدف محاربة المقاومة الفلسطينية، إنما بهدف رسم حدود سياسية. وزير الأمن في تلك الحكومة، اسحق مردخاي، أبدى معارضة شديدة لتلك الخطة، ما أدى إلى تجميدها وحذفها من جدول أعمال الحكومة.

في العام ٢٠٠١، وجراء اندلاع انتفاضة الأقصى وتزايد العمليات داخل الخط الاخضر، أسس عضو الكنيست عن حزب العمل، حاييم رامون، حركة داخل صفوف حزبه بهدف إعادة إحياء فكرة إقامة جدار فاصل، وأدرجت حكومة باراك هذا الموضوع على جدول أعمالها، فأقامت لجاناً مختصة لدراسة وتخطيط بناء الجدار. ولكنّ تقديم موعد الانتخابات العامة، عام ٢٠٠١، اجل النظر في الموضوع.

يقسم جدار الفصل الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام؛ القسم الأول : منطقة أمنية شرقية على طول الغور بمساحة ١٢٣٧ كيلومترا مربعا، أي ما يعادل ٩ , ٢١٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية، وتضم هذه المساحة ٤٠ مستوطنة إسرائيلية. القسم

الثاني : منطقة أمنية غربية بمساحة ١٣٢٨ كيلومترا مربعا، أي ما يعادل ٤ , ٢٣٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية، وهذا يعني أن كلتا المنطقتين ستضمان ٣ , ٤٥٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية. أما المنطقة الثالثة والتي تبلغ ٧ , ٥٤٪ من الأراضي الفلسطينية والتي تضم المدن الفلسطينية الكبرى، فستقسم إلى ٨ مناطق و٦٤ معزلاً (غيتو) فلسطينياً. أي ما تم الحديث عنه من قبل حكومة شارون، وبتأييد أميركي لإعطاء دولة مؤقتة للفلسطينيين على مناطق "ا" و"ب".

وفقا لتقديرات الجيش الإسرائيلي، ستبلغ تكلفة الجدار ١ , ٨ مليار شيكل، بتكلفة ١٠ ملايين شيكل للكيلومتر الواحد.

سيتكون الجدار من العناصر التالية:

- أسلاك شائكة لولبية، وهي أول عائق في بعض الأراضي من الجدار.
- خندق بعرض أربعة أمتار في بعض الأراضي وعمق خمسة أمتار، يأتي مباشرة عقب الأسلاك.
- شارع اسفلتي بعرض ١٢ متراً، بغرض عمليات المراقبة والاستطلاع.
- يليه شارع مغطى بالتراب والرمل الناعم بعرض ٤ أمتار لكشف آثار المتسللين.
- ثم الجدار، وهو جدار اسمنتي يعلوه سياج معدني إلكتروني بارتفاع أكثر من ثلاثة أمتار، مركب عليه أجهزة إنذار إلكترونية وكاميرات وأضواء كاشفة.
- وتوجد هذه المنشآت نفسها في الجانب الآخر للجدار.

خططت إسرائيل لبناء الجدار على ثلاث مراحل أساسية؛ المرحلة الأولى (ا)، تمتد بطول حوالي ٣٦٠ كلم، من قرية سالم أقصى شمال الضفة الغربية حتى بلدة كفر قاسم جنوبا. المرحلة الثانية (ب) تمتد على طول ٤٥ كلم تقريبا من قرية سالم وحتى بلدة تياسير على حدود غور الأردن. أما المرحلة الثالثة (ج)، فتمتد من مستوطنة "الكنا" حتى منطقة البحر الميت، وسيفصل الجدار في مرحلته الثالثة بين غور الأردن وتجمعات المواطنين الفلسطينيين في قرى ظهر الجبل.

٢ - ١ - ١. المرحلة (ا)

في أواخر عام ٢٠٠٣ تم الانتهاء من بناء المرحلة (ا)، حيث التف الجدار حول جنين، طولكرم، قلقيلية (الأكثر تضررا) واقترب من سلفيت حيث انتهى في قرية مسحة شمال غربي سلفيت.

٢ - ١ - ٢. المرحلة (ب)

المرحلة الثانية في بناء الجدار تحيط بالجانب الشرقي من محافظات جنين إلى طوباس، وبالتحديد من قرية زبوبا شمال جنين إلى حاجز تياسير شرق طوباس. ويمتد طول الجدار في هذه المرحلة ٤٥ كلم. المرحلة الثانية تشمل أيضاً بناء جدار حول مدينة القدس المحتلة. مسار الجدار حول القدس يرسم خارطة جديدة للمدينة. ويظهر من الخرائط أن الهدف الأساسي وراء رسم هذا المسار هو "خنق" الأحياء الفلسطينية داخل ممر ضيق محاط بالأحياء اليهودية الجديدة. وسوف يسد الجدار الفراغات الإسكانية بين الأحياء اليهودية إلى أن تقوم وزارة الإسكان الإسرائيلية بملئها بأحياء يهودية جديدة. يفصل الجدار بين القدس الشرقية وبين الضفة الغربية، ويعزل بذلك ٣٠٠ ألف مواطن فلسطيني مقيم في منطقة القدس عن باقي الضفة. الـ ٣٠٠ ألف فلسطيني المقيمون في منطقة القدس في الجانب الإسرائيلي من

الجدار يشملون ٥٠ ألفاً من سكان الضفة الغربية.

خط مسار الجدار في القدس يفصل جبل جيلو عن الضفة الغربية ويضمه إلى القدس. من هناك يرسم الجدار تواصلا جغرافيا إسرائيلياً حتى جبل أبو غنيم. وشمالاً يقطع الجدار حي صور باهر، بعد ذلك يمتد ليحاصر حي الشيخ سعد وعرب السواحرة الخاضعة لسلطة بلدية القدس. ويمتد الجدار ليقطع قرية أبو ديس قاطعا في بعض الأحيان حدائق وحواكير البيوت وفاصلا بين بيوت أفراد العائلة الواحدة وقاطعا بعض الشوارع عرضا.

٢ - ١ - ٣. المرحلة الثالثة (ج)

تمتد المرحلة الثالثة من قرية مسحة التي انتهت عندها المرحلة الأولى لتحيط بقرى الساوية ودير بلوط ولتمتد شرقا إلى قرى بديا، صرطا، قراوة بني حسان إلى الشمال الغربي من سلفيت، إلى الشمال في عزون، ولتمتد إلى أعلى الشمال لتصل إلى كفر قدوم فشرقا قليلا إلى قوصين، فالجنوب الشرقي إلى دير استيا ثم شرقا إلى كفل حارس إلى شمال مستوطنة ارئيل. يحيط المستوطنة الأخيرة جدار لم يكتمل نهائيا، وفي حال اكتماله فانه سيشكل إصبعاً حقيقيا ومرئيا في خاصرة الضفة الفلسطينية، كما سيعزز العزل الذي فرضه على القرى والبلدات التي أصبحت إلى الداخل منه.

تواصل المرحلة الثالثة، وهي الأطول في الجدار، امتدادها إلى الجنوب من ارئيل والشمال من سلفيت لتعزل قرى دار أبو بصل، عزبة أبو آدم، خربة سوسة لتصل إلى الجنوب الغربي وتصادر أراضي قرى رنتيس، شقبا، قبية، شبتين، دير قديس، المدية ونعلين، وتمتد إلى الجنوب الشرقي لتحيط بقرى بيت عور التحتا، صفا، بيت سيرا، خربثا المصباح، بيت عور الفوقا، بيت لقيا، الطيرة، بيت عنان، بيت دقو، بيت إجزا، قطنة، خرائب أم اللحم، بدو، بيت سوريك، إلى الشمال لتحيط بـ خربة كفر شيان، بير نبالا، الجيب، بيت إكسا، بيت حنينا البلد، شعفاط، وأجزاء من مخيم قلنديا إلى الشمال، ليخلق غيتو جديداً على شكل إصبع في الشمال الشرقي من رام الله، هذا الغيتو يعزل قرى بيتين، وأراضي تابعة لمخيم سلواد في الشمال، ودير دبوان في الشرق، ورمون ودير جرير في الشمال الشرقي.

ثم يلتف الجدار شرقاً حول قرى الطيبة قضاء رام الله، ورمون، وإلى الشمال يتخذ خطاً مستقيماً متجهاً عازلاً إلى الغرب من أريحا(بدو المعرجات، فصايل، خربة المراجم، دوما، جفا النون، خربة انا، الجفتلك، مرج نعجة، الزبيدات، الحديدية، خربة حمصة، خربة الراس الأحمر في الشمال إلى الشرق من نابلس، وإلى الشرق من طوباس يعزل الجدار قرى خربة يرزة، خربة عاطوف، العقبة، المالح، الفارسية، خربة تل الحمة، كردلة، بردلة، عين البيضا، وإبريق الملاصقة لطوباس. بين محافظة رام الله ومدينة القدس يخلق الجدار المزيد من الغيتوات والمعازل ويحاصر في شكل لافت القرى الفلسطينية الخالصة بين المدينتين أهمها بيت إكسا، بيت عور الفوقا، بيت حنينا، بلدة الشيخ جراح وغيرها. الجدار في مرحلته الثالثة مخطط له الامتداد والالتفاف حول مدينة الخليل، وسيصل طول الجدار ١٨٦ كم، أي أطول من الخط الأخضر حول المدينة الذي يبلغ ١٥٥ كلم. ما سيؤدي إلى ترك عشرات القرى والبلدات والخرب خارج الجدار وتمثل نسبة ٤٨,٣٢٪ من المساحة الإجمالية للمحافظة.

٢ - ١ - ٤. تأثير الجدار في واقع الحياة الفلسطينية

بلغ عدد الأسر الفلسطينية التي أجبرت على الهجرة من مدنها وقراها بسبب إقامة الجدار ٢١٧٣ أسرة تضم ١١٤٦١ فردا من المدن والقرى التي تأثرت بالجدار، منهم ٦٣٧٩ من الذكور، و٥٠٨٢ من الإناث.

نالت القدس النصيب الأكبر من عمليات التهجير، حيث هاجر منها ١١٥٠ أسرة تضم ٥٩٢٠ فردا.

٢ - ١ - ٥. أثر الجدار في قطاعي التعليم والصحة في الأراضي التي تأثرت به

- تم عزل ٢١٩٥٨ فردا غرب الجدار بالإضافة إلى ٤١٧٧٤ تم عزلهم في تجمعات محاطة بالجدار.
- ١٤٩٤٩ فردا أصبحوا يقيمون في تجمعات قسمت إلى أجزاء بسبب الجدار.
- بلغ عدد التجمعات الواقعة غرب الجدار، التي لا يتوفر فيها مدارس أساسية للذكور أو للإناث ١٤ تجمعاً من إجمالي ١٩ تجمعاً تقع غرب الجدار، بينما لا تتوفر المدارس الثانوية للذكور في ١٧ تجمعاً من هذه التجمعات، و١٦ تجمعاً لا تتوفر فيها مدارس ثانوية للإناث، بينما تتوفر مدارس مختلطة في ٧ تجمعات من هذه التجمعات
- ٤٠٪ من الأسر في الأراضي الفلسطينية أعاق الحصار الإسرائيلي حصولها على الخدمات الصحية، منها ٤٨,٥٪ في الضفة الغربية و٢٣,٤٪ في قطاع غزة، وأفادت ٤٥,٣٪ من الأسر أن ارتفاع تكاليف العلاج شكل لها عائقاً في الحصول على الخدمات الصحية.

٢ - ٢. الاستيطان ٢٠٠٤

- مثلها مثل حكومات إسرائيل السابقة والتي تولت الحكم بعد البدء في عملية السلام، أعلنت حكومة شارون أن سياستها الرسمية تقضي بعدم بناء أية مستوطنة جديدة في الأراضي المحتلة. ورد ذلك في البرنامج الأساسي لحكومة شارون وفي تصريحات رسمية عديدة حول هذا الموضوع. لم تأتِ حكومة شارون بجديد عندما أعلنت أنها ستراعي، مثلها مثل سابقاتها، متطلبات "النمو الطبيعي" لسكان المستوطنات. مصطلح "النمو الطبيعي للمستوطنين" شكل حجة لممارسات استيطانية غير محدودة ومتعددة الأشكال لضم المزيد من المساحات وتوسيع المستوطنات وشق الشوارع الخاصة بالمستوطنين. حجم الأراضي التي ضمت إلى المستوطنات وكمية الوحدات السكنية التي أضيفت لها تفوق بكثير أي "نمو طبيعي" ممكن للمستوطنين. في بعض المستوطنات تم بناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة مع العلم أنه توجد في تلك المستوطنات عشرات الشقق الخالية من السكان.
- توسيع الاستيطان وبناء وحدات سكنية جديدة لم يتوقف أيضا خلال سنة ٢٠٠٤. وقد أصدرت حركة "السلام الآن" الإسرائيلية في هذا الصدد تقريرين في العام ٢٠٠٤ يبينان حركة البناء والتوسع في المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- وحسب هذه التقارير ضمت إسرائيل حتى حزيران ٢٠٠٤ ما يقدر بـ٤٥٥ ألف متر مربع من الأراضي الفلسطينية بهدف توسيع حدود المستوطنات. حتى هذه الفترة أضيف للمستوطنات في قطاع غزة ما يزيد عن ١٩٠ ألف متر مربع من

الأراضي المخصصة للبناء. كما خصص قسم كبير من الأراضي بهدف تأهيل مساحات زراعية جديدة.

- كانت مستوطنة "بني عتسمون" (عتسمونة) هي المستوطنة التي شهدت التوسع الأكبر حيث أضيف لها ١١٣ ألف متر مربع من الأراضي لأغراض زراعية. توسع كبير سجل أيضا في مستوطنة "قطيف"، وكان هدف التوسع زيادة الأراضي الزراعية. في مستوطنة "نافية دكاليم" تم تحسين مناطق جديدة وضمها إلى المستوطنة بهدف إقامة منطقة سكنية جديدة. كما تمت إقامة سبعة بيوت مؤقتة (كرافانات) في مستوطنة نتسريم.
- المستوطنات القائمة في الضفة الغربية، والتي من المفترض إزالتها حسب خطة الانفصال، شهدت أيضاً توسعا في حدودها. ففي مستوطنة "شا-نور" أضيفت أربع بيوت مؤقتة خلال النصف الأول من السنة.
- في باقي المستوطنات في الضفة الغربية تم ضم ما يقدر بـ٢٦٤ ألف متر مربع على النحو التالي: غوش عتصيون ٣٤ ألف متر مربع، منطقة بنيامين ٦٤ ألف متر مربع، جبل الخليل ١٩٠٠ متر مربع، شومرون ١٣٨ ألف متر مربع، عرفوت هيردين ١٠٠٠٠ متر مربع.
- تواصلت حركة البناء في المستوطنات بقوة خلال سنة ٢٠٠٤. وقد أصدرت حكومة شارون، التي التزمت أمام الإدارة الأميركية بتجميد حركة البناء في المستوطنات، في آب من العام ٢٠٠٤ عطاءات لبناء ١٠٠١ وحدة سكنية في سبع مستوطنات في الضفة.
- ويبين تقرير حركة "السلام الآن" الصادر في أيلول ٢٠٠٤ ما يلي:
- في ٥٠ موقعاً استيطانياً هناك حركة بناء، أو توسيع أو تأهيل بنى تحتية جديدة تتجاوز حدود البناء في المستوطنات.
- حتى آب ٢٠٠٤ تم وضع ٥٠ بيتاً مؤقتاً في المستوطنات المختلفة.

٢-٢-١. البؤر الاستيطانية غير القانونية ٢٠٠٤

- يقصد بالبؤرة الاستيطانية حيز جغرافي يتم السيطرة عليه بشكل اعتباطي، عادة على قمة تلة، يضم مبنى أو عدة مبان مؤقتة أو دائمة، دون الحصول على التراخيص والتصاريح القانونية اللازمة لإقامتها. وتكون البؤرة منفصلة عن أية مستوطنة في محيطها، وتدار بشكل مستقل على يد المستوطنين القاطنين فيها.
- بلغ عدد البؤر الاستيطانية غير القانونية حتى أخر ٢٠٠٤، ٩٩ بؤرة. ٥٢ منها أقيمت بعد عام ٢٠٠١، أي بعد تولي ارئيل شارون منصب رئيس الحكومة. خلال عام ٢٠٠٤ أقيمت أربع بؤر جديدة، كما تم توسيع مساحة أربع بؤر إضافية قائمة. وفي معظم البؤر نفذت أعمال بناء لبيوت ثابتة بدل المؤقتة.
- إقامة البؤر الاستيطانية تتطلب شق شوارع وطرق جديدة. خلال سنة ٢٠٠٤ تم شق سبع شوارع جديدة كهذه نتج عنها تدمير وإتلاف أشجار زيتون ومحاصيل زراعية فلسطينية.

كما تم خلال سنة ٢٠٠٤ تفكيك وإخلاء ست بؤر استيطانية. الحكومة الإسرائيلية تعلل عدم إزالة بؤر أخرى بحجة تواصل "الإرهاب" الفلسطيني.

في تشرين الأول ٢٠٠٤ صدر تقرير عن البؤر الاستيطانية أعدته المحامية طالية ساسون وذكر فيه ما يلي:

- معظم الوزارات ساعدت بشكل كبير البؤر الاستيطانية غير القانونية. وزارة التربية والتعليم حرصت على إقامة روضات وصفوف تعليم في هذه البؤر ومولت عمل الحاضنات فيها. شركة الكهرباء ووزارة الطاقة حرصتا على وصل البؤر بالكهرباء، وساهمت الدولة بشق الطرق. وتقدّر المساعدات الحكومية التي حولت إلى البؤر الاستيطانية غير القانونية بعشرات ملايين الشواكل.
- حتى السنتين الأخيرتين، ساهم الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع في إقامة البؤر الاستيطانية غير القانونية. حتى اليوم يواصل الجيش توفير الحماية لهذه البؤر بحجة أن عليه الدفاع عن كل مواطن إسرائيلي في "الأراضي".

"تقرير البؤر الاستيطانية: الحكومة ساعدت، الجيش غض الطرف" – هآرتس ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٤

٢ - ٣. الطرق الممنوعة في الضفة الغربية

تمارس إسرائيل منذ اندلاع انتفاضة الأقصى سياسة فصل عنصري فيما يتعلق باستعمال الشوارع وشبكة الطرق في الضفة الفلسطينية. والحديث هنا يدور عما يقارب ٤٧ شارعا رئيسيا وفرعيا تفرض على الفلسطينيين في الضفة قيود عديدة في استعمالها. ابسط هذه القيود تتمثل في تأخير وعرقلة المسافرين وأكثرها تعسفا وعنصرية يتمثل في المنع التام من استعمال بعض هذه الشوارع.

نظام الطرق الممنوعة في الضفة الغربية يشبه إلى حد كبير نظام الابارتهايد الذي كان متبعا في جنوب أفريقيا حتى العام ١٩٩٤. ففي كلا النظامين يرتبط حق استعمال شبكة الطرق بالانتماء القومي للمسافر، إلا أن هناك فرقاً أساسياً بين النظامين؛ فنظام الابارتهايد الجنوب أفريقي أُسس على تشريع قانوني واضح يظهر ويفسر هيكلية النظام وأساليب تطبيقه والعقوبات المترتبة على مخالفته. أما النظام الإسرائيلي فلم يؤسس على نص قانوني أو تشريع عسكري أو حتى على قرار رسمي. فجنود الاحتلال الإسرائيلي وأفراد حرس الحدود يطبقون هذا النظام معتمدين بشكل كامل على التعليمات الشفوية. وعلى عكس الابارتهايد فإن نظام الشوارع الممنوعة في الضفة الفلسطينية يطبق بشكلٍ تعسفي وعشوائي.

تحاول إسرائيل تبرير نظامها هذا بحجة الحاجات والضرورات الأمنية الطارئة، ويقوم نظام الطرق الممنوعة على رؤية الفلسطيني أياً كان كخطر أمني مستمر يجوز خرق حقه الأساسي في حرية الحركة والتنقل في سبيل ضمان الأمن والاستقرار. هذا الافتراض يولد سياسة تمس دون تمييز بكل أفراد الشعب الفلسطيني.

تقع جميع الطرق الممنوعة في مناطق "C" والتي تشكل حوالي٦٠٪ من مجمل مساحة الضفة الغربية، وهي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة عسكريا ومدنيا. قامت إسرائيل منذ بداية احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ بشق شبكة طرق ضخمة امتدت مئات الكيلومترات. ووفقا لبعض التقديرات استثمرت إسرائيل في هذه الطرق ما يقارب عشرة مليارات شيكل. والهدف الأساسي من إقامة هذه الشبكة هو خدمة المشروع الاستيطاني في الأراضي المحتلة. إذ تطلب ذلك المشروع الاستيطاني شبكة طرق جديدة وحديثة. بعض هذه الطرق سُمي "الطرق الالتفافية" وهي طرق شقت لتسهيل الوصول إلى المستوطنات والسفر في ما بينها دون المرور عبر التجمعات السكانية الفلسطينية.

ظهرت هذه الفكرة مع توسع المشروع الاستيطاني بشكل كبير في أواخر السبعينيات. في "الخطة الكبرى للاستيطان ما بين ١٩٨٣-١٩٨٦" ورد ما يلي في الفصل المتعلق بشق الطرق: "الشارع هو العامل المحرك للاستيطان في الأراضي ذات الأهمية الاستيطانية ومجرد إقامته سيؤدي إلى التطوير (وزيادة) الطلب". وفقا للخطة فإن أحد المبادئ الأساسية في اختيار مسار الطرق سيكون "تجاوز المراكز السكانية العربية". وفقا لهذا المبدأ شقت إسرائيل عشرات الطرق الجديدة في الثمانينيات من القرن الماضي. وبعد التوقيع على اتفاقية أوسلو طرأ ارتفاع حاد في عدد الشوارع الالتفافية التي تم شقها والتي امتدت مئات الكيلومترات في أراضي الضفة الغربية. في سنة ٢٠٠٤ قامت وتقوم إسرائيل بشق أربعة شوارع من هذا النوع. الطرق الجديدة لم تشق في معظمها بهدف تيسير وصول المستوطنين من مكان إلى آخر فحسب. قسم من هذه الشوارع أقيم ليشكل حدا ماديا يحد من التطور العمراني للتجمعات السكانية الفلسطينية. هذه الشوارع تمنع التواصل الطبيعي للتجمعات السكانية الفلسطينية، وبذلك تعزز السيطرة الإسرائيلية العسكرية والاستيطانية في هذه الأراضي. في "الخطة الكبرى" المذكورة أعلاه كتب بشكل لا يقبل التأويل أن أحد الاعتبارات الأساسية في اختيار موقع إقامة المستوطنات هو تطويق وحصر حركة البناء في التجمعات السكانية الفلسطينية. فقد ذكر مثلا في الخطة في القسم المتعلق بـ"ظهر الجبل" أن "فيه تتركز أغلبية السكان العرب من التجمعات المدنية والقروية. . . الاستيطان اليهودي على طول هذا المحور (شارع ٦٠) سيخلق حاجزا نفسيا في التعامل مع ظهر الجبل، كما ويمكن أن يقلص الانتشار غير المراقب لحركة البناء العربية". من هنا يمكن الاستنتاج أن أحد الاعتبارات الأساسية في تحديد مسارات الشوارع الجديدة كان محاولة السيطرة وضبط حركة العمران الفلسطيني. واكتمل نظام الطرق الممنوعة مع بداية السنة الثانية لانتفاضة الأقصى وبالتحديد بعد إنهاء حملة "السور الواقي".

تطبيق هذا النظام يتم بثلاثة أساليب رئيسية: الحواجز العسكرية، العوائق المادية والدوريات العسكرية. كما ويتم استعمال وسائل إضافية لردع السائقين الفلسطينيين الذين يقومون بالسفر على هذه الطرق، تشمل احتجاز السائقين والركاب لفترات طويلة، ومصادرة السيارات وفرض الغرامات.

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى اغلق جيش الاحتلال الإسرائيلي بوساطة مئات الحواجز والعوائق المادية الكثير من الطرق في الضفة، مانعا بذلك حركة تنقل الفلسطينيين من قراهم عبر هذه الشوارع.

يتم إغلاق الطرق بأربعة أشكال: حواجز ترابية، مكعبات اسمنتية، خنادق (حفر عميقة وواسعة في الشوارع) وبوابات حديدية. هذه الحواجز تمنع السائقين من السفر على الطرق الممنوعة وتجبرهم على المرور خلال الحواجز العسكرية والتعرض لمساءلة الجنود في تلك الحواجز.

في محيط القدس وفي شمال الضفة الغربية، يساهم الجدار الفاصل، الذي اكتمل بناؤه في تلك الأراضي في توجيه حركة السير إلى الحواجز العسكرية، مشكلا بذلك عائقا إضافياً في وجه السائقين الفلسطينيين.

وتشكل الدوريات العسكرية المتواجدة دائما على الطرق الممنوعة العائق الأخير لمن تجرأ ودخلها بعد ان اجتاز العوائق المادية والحواجز العسكرية، فدوريات الجيش وحرس الحدود والشرطة متواجدة دائما على هذه الشوارع وتقوم بمنع ومعاقبة الفلسطيني المسافر عليها.

العقاب الأكثر شيوعا والذي تستعمله قوات الاحتلال لردع الفلسطينيين من استعمال الطرق الممنوعة هو احتجاز

المسافرين عند الحواجز، وعادة ما يكون سبب الاحتجاز هو فحص أوراق السيارة والمسافرين. يقوم الجنود أو رجال الشرطة بجمع هويات الركاب وأحياناً يأخذون مفاتيح السيارة، وينقلون تفاصيلهم لجهات معينة في الجيش أو الشاباك (جهاز الأمن العام)، ويستفسرون ما إذا كان أحد الركاب "مطلوباً" أو "مدعواً للتحقيق". انتظار جواب الاستفسار يمكن أن يستمر عدة ساعات، تبقى خلالها بطاقات الهوية بحوزة الجنود. في الكثير من الحالات يتعرض المحتجزون للإهانة الكلامية أو للتنكيل. العقاب الأكثر إجحافاً بحق الفلسطينيين على الطرق الممنوعة يتمثل في مصادرة مركباتهم وإيداعها في مراكز لتجميع السيارات المحتجزة. يتم مصادرة سيارة الفلسطيني بشكل تعسفي وغير قانوني ولا يعطى للفلسطينيين عادة أي مستند أو ورقة تثبت أمر المصادرة وفي الحالات التي يتم بها إعطاء مستند، يكون عبارة عن ورقة مكتوبة بخط اليد ولا تشكل مستندا رسميا للجيش أو السلطة الإسرائيلية.

كما ذكر أعلاه، لا يعتمد نظام الطرق الممنوعة على أي تشريع أو أوامر عسكرية ممنوعة، إنما يعتمد على أوامر شفوية صادرة من ضباط ومسؤولين في الجيش الإسرائيلي. وبما انه لا توجد قائمة بالشوارع والطرق الممنوعة بشكل رسمي لاستعمال الفلسطينيين، فقد تم اعتبار أي طريق فرضت على الفلسطينيين قيود في استعمالها طريقاً ضمن نظام الطرق الممنوعة.

هكذا يمكن تصنيف الطرق الممنوعة بناء على مقدرة الفلسطينيين في السفر عليها. يمكن تصنيف الطرق الممنوعة إلى ثلاثة أنواع: الطرق الممنوعة نهائيا، الطرق الممنوعة جزئيا والطرق ذات الاستعمال المحدود.

٢-٣-١. الطرق الممنوعة نهائيا

يشمل هذا النوع من الطرق تلك التي تقوم إسرائيل بمنع المركبات الفلسطينية من السفر عليها بشكل تام. في بعض هذه الطرق يطبق المنع التام بشكل واضح وعلني عن طريق حاجز عسكري يجيز المرور للمركبات الإسرائيلية فقط، فمثلا الشارع بين حاجز بيت فوريك وبين مفرق حوارة هو شارع محظور أن يسافر الفلسطينيون عبره بالرغم من كونه يوصل إلى قرى: بيت فوريك، بيت دجن، سالم ودير الحطب، وفي طرق ممنوعة أخرى يطبق المنع التام عن طريق العوائق المادية المذكورة مثل العوائق الترابية والخنادق وما شابه.

في بعض الطرق طبق المنع ليس فقط على السفر على هذه الطرق وإنما أيضاً على قطعها بوساطة المركبات، ما يؤدي إلى منع الفلسطينيين من السفر في الطرق المسموح استعمالها. في هذه الحالات يمكن أن يصل فلسطيني حتى مفرق طرق يشمل طريقا ممنوعة عندها يضطر من النزول من السيارة واجتياز المفرق مشيا على الإقدام ومن ثم مواصلة السفر بسيارة أخرى. مثال على ذاك بين جنين والقرى الواقعة شرقها يفصل طريق ممنوع يوصل إلى المستوطنات "غنيم" و "كديم". نتيجة لذلك لا يستطيع سكان قرى: جلبون، فقوعة ودير أبو ضعيف وقرى أخرى السفر من بيوتهم إلى جنين وبالعكس.

ويبلغ عدد الطرق الممنوعة نهائيا لسفر المركبات الفلسطينية في الضفة الغربية ١٧ طريقا، وتمتد هذه الطرق على طول ١٢٠ كيلومترا.

٢ - ٣ - ٢. الطرق الممنوعة جزئيا

تشمل هذه الفئة الطرق التي يسمح للفلسطينيين السفر عليها إذا كان بحوزتهم تصريح سفر خاص. يسمى هذا التصريح "رخصة تنقل خاصة للحواجز الداخلية في يهودا والسامرة " ويتم إصداره في مكاتب الإدارة المدنية عبر قيادات التنسيق والارتباط. في مكاتب التنسيق والارتباط تصدر أيضاً تصاريح مرور لخطوط الباصات التي تسافر بين المدن والأراضي المحاصرة، هذه التصاريح تلغى عندما يرى الجيش أن هناك "توترا" أمنياً في المناطق، وبذلك تمنع الباصات من التنقل والسفر في الطرق الممنوعة.

في أنحاء الضفة الغربية هناك اليوم عشرة شوارع من هذا النوع ويصل طولها الإجمالي ٢٤٥ كيلومتراً.

٢. ٣. ٣. الطرق ذات الاستعمال المحدد

تشمل هذه الفئة الشوارع التي يمكن الوصول إليها عن طريق الحواجز العسكرية فقط، وذلك بسبب قيام الجيش الإسرائيلي بسد باقي الشوارع الفرعية التي توصل إلى الشارع الممنوع. لا يطلب من الفلسطينيين إظهار أي تصريح عند عبورهم هذه الحواجز، لكن يضطر العابرون إلى الخضوع لفحوصات مختلفة. يمكن أن تستغرق هذه الفحوصات ساعات طويلة بسبب قلة الجنود في الحاجز بالنسبة لحركة المرور. نتيجة لذلك يضطر الكثير من السائقين إلى تجنب المرور على هذه الحواجز. في هذه الطرق تنتشر قوات شرطة كبيرة لفرض قوانين السير على الفلسطينيين فارضة عليهم غرامات كبيرة. وأحيانا يضع الجيش قيودا إضافية للحركة على هذه الشوارع مثل السماح بمرور الباصات ووسائل النقل العام فقط.

تشمل هذه الفئة من الشوارع الممنوعة بعض الطرق الرئيسية في الضفة الغربية مثل شارع (٦٠) الممتد من شمال الضفة حتى جنوبها. عدد الشوارع المصنفة تحت هذه الفئة عام ٢٠٠٤ هي ١٤ شارعا يمتد طولها ما يقارب ٣٦٥ كيلومتراً.

أحدث نظام الطرق الممنوعة لحركة تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية تغيرا جذريا، وبدل التنقل والسفر على الشوارع الرئيسية الموصلة بين المدن والمحافظات المختلف، بحيث يضطر معظم الفلسطينيين اليوم إلى التنقل عبر شوارع وطرق بديلة، طويلة وشاقة. هذا النظام اجبر الكثير من الفلسطينيين على التنازل عن السفر بمركباتهم الخاصة واتكالهم على وسائل النقل العمومي وذلك لسببين؛ الأول والاهم هو منع استعمال المركبات الخاصة في الكثير من الطرق، والسبب الثاني يعود إلى وعورة الطرق البديلة وصعوبة سفر السيارات الخاصة عليها.

نظام الطرق الممنوعة عطل بشكل كبير نظام الحياة في الضفة الغربية والاقتصاد ونظام التعليم ونظام الصحة الذي يعتمد بشكل أساسي على حرية الحركة، فأيّ تقييد لهذه الحركة يؤثر في هذه الأنظمة تأثيرا فادحا.

منذ بداية الانتفاضة، سجل مركز "بيتسيلم" ، ٣٩ حالة وفاة لمدنيين فلسطينيين لم يتمكنوا من الحصول على العلاج الطبي بسبب منع أو تأخير مرورهم عبر الحواجز العسكرية.

لكل إنسان الحق في التنقل بحرية داخل بلده، هذا الحق تم الاعتراف به في المادة ١٣ في الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان والذي اقر في الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ . في سنة ١٩٦٦ أكدت الجمعية العمومية في الأمم المتحدة على حق حرية الحركة في المادة ١٢ في المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية . هذه المعاهدة تلزم قانونيا كل الدول الموقعة عليها وبضمنها إسرائيل التي أقرتها عام ١٩٩١ . إسرائيل تتجاهل هذا الالتزام بدعوة عدم سريان مفعول هذه المعاهدة على أعمالها في الأراضي المحتلة، وذلك لأن الإطار القانوني الملائم هو القانون الإنساني الدولي .

٢ - ٤. هدم المنازل

"هذه المنازل كان يجب أن تهدم وتخلى منذ أمد طويل . . . لا بد من إخلاء ٣٠٠ متر من القطاع على جانبي الحدود . . . ٣٠٠ متر مهما كان عدد المنازل، دون نقاش" قال ميجور جنرال يوم طوف سامية (القائد السابق للقيادة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي) .

قامت إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ باتباع سياسة هدم بيوت الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وخلال انتفاضة الأقصى دمرت إسرائيل ما يقارب ٤١٠٠ بيت .

تنقسم عمليات هدم البيوت التي ينفذها جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى ثلاثة أنواع؛ الأول والأكثر شيوعا يندرج تحت مسمى "عمليات التعرية" . وقد تم تنفيذ القسم الأكبر من هذه العمليات في منطقة جنوب قطاع غزة وتحديدا في منطقة رفح الحدودية وفي مخيمات اللاجئين المحيطة بها، وأيضاً في منطقة شمال الضفة الغربية خاصة في الأراضي المحيطة بالمستوطنات أو المحاذية للشوارع المخصصة للمستوطنين وقوات الجيش، وتم تنفيذها أيضاً في شمال القطاع في منطقة بيت حانون، بيت لاهيا ومخيم جباليا . منذ بداية الانتفاضة وحتى تشرين الثاني ٢٠٠٤ هدم جيش الاحتلال الإسرائيلي في إطار عمليات التعرية في قطاع غزة ما يقارب ٢٥٤٠ بيتاً آوت ٢٣٩٠٠ شخص .

النوع الثاني من عمليات هدم البيوت هو هدم البيوت التي بنيت دون ترخيص . تقوم إسرائيل بهدم البيوت غير المرخصة في الأراضي "C" والقدس الشرقية، أي في الأراضي الخاضعة للإدارة المدنية الإسرائيلية . وفقا لمعطيات الإدارة المدنية، هدمت إسرائيل بين السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣ في الضفة الغربية ٧٦٨ مبنى غير مرخص . ووفقا لمعطيات بلدية القدس، منذ بداية ٢٠٠١ وحتى شباط ٢٠٠٤ هدمت إسرائيل ١٦١ مبنى غير مرخص في القدس الشرقية .

النوع الثالث من عمليات الهدم يختص بالهدم كآلية عقاب لعائلات وجيران أفراد فلسطينيين نفذوا أو يشتبه بأنهم قاموا بتنفيذ عمليات ضد الجنود والمدنيين الإسرائيليين . العمليات الإسرائيلية في هذا الإطار موجهة لهدم البيوت التي يقيم فيها المشتبه بهم . لكن في كثير من الحالات تهدم أيضاً بيوت مجاورة . منذ اندلاع انتفاضة الأقصى هدمت إسرائيل ٦٢٨ بيتا وشردت ٣٩٨٣ فلسطينيا في إطار هذا النوع من عمليات الهدم .

٢ . ٤ . ١. عمليات هدم البيوت في إطار "عمليات التعرية"

ذكر تقرير بتسيلم لعام ٢٠٠٤ أن منذ اليوم الأول من العام ٢٠٠٤ وحتى آخر يوم من هذا العام هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية ١٣٥٧ بيتا في قطاع غزة وشردت جراء ذلك ٨٧٠٠ مواطن .

عمليات هدم البيوت في إطار "عمليات التعرية" هي عمليات شديدة الفظاعة. ففي معظم الحالات لا يتم إنذار ساكني البيوت سلفا بعملية الهدم. في كثير من الأحيان يفاجأ أصحاب البيوت بالجرافات وهي عند مدخل البيت. لا يحصل سكان البيت في العادة على وقت كاف لإخراج حاجياتهم من البيت قبل هدمه. خلال عمليات الهدم في قطاع غزة قتل ١٢ فلسطينياً على الأقل جراء هدم البيوت على رؤوسهم.

٢ - ٤ - ٢. هدم البيوت كآلية عقاب

خلال انتفاضة الأقصى جددت إسرائيل وبصورة اكثر قسوة سياسة هدم البيوت كآلية عقاب. القرار الرسمي لتجديد هذه السياسة اقر في جلسة المجلس الأمني-السياسي المصغر المنعقدة بتاريخ ٣١/ ٧/ ٢٠٠٢، وذلك في أعقاب العملية التفجيرية التي نفذها مواطنان فلسطينيان في الجامعة العبرية في القدس. عمليا تم العمل مجددا بهذه السياسة منذ النصف الثاني من تشرين الأول ٢٠٠١ خلال مداهمات جيش الاحتلال الإسرائيلي لمناطق "A" في الضفة الغربية.

بين تشرين الأول ٢٠٠١ وآب ٢٠٠٢ هدم الجيش الإسرائيلي ٤٣ منزلا وفي الفترة الممتدة من ١/ ١/ ٢٠٠٤ وحتى ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٤ قامت قوات الجيش الإسرائيلي بهدم ١٨١ منزلا في الضفة الغربية وقطاع غزة تاركة آلاف الفلسطينيين دون مأوى.

٢ - ٥. الأسرى والمعتقلون

اعتبرت وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين في تقرير سنوي نشرته في كانون الثاني ٢٠٠٥، عام ٢٠٠٤ كأسوأ أعوام الحركة الأسيرة الفلسطينية منذ ثلاثين عاما. إذ شهد عام ٢٠٠٤ تدهورا خطيرا ومتواصلا في وضعية السجناء وشروط احتجازهم على كافة المستويات.

التدهور الأكثر خطورة حدث عندما قررت إدارة السجون الإسرائيلية معاملة الأسرى السياسيين الفلسطينيين على انهم "إرهابيون". وكان الهدف الأساسي وراء تسميتهم الجديدة هو تغيير وضعيتهم القانونية الخاصة ومعاملتهم بالطريقة ذاتها التي يعامل بها سجناء غوانتانامو الذين تم اعتقالهم بعد أحداث ١١ ايلول واحتلال أفغانستان على يد القوات الأميركية. تشبيه الأسرى الفلسطينيين هذا قد يؤثر في التعاطف الدولي معهم، وقد يؤدي الى تضليل الرأي العام العالمي وتصويرهم على انهم "إرهابيون" أعضاء في شبكة الإرهاب العالمية.

وسلمت الحكومة الإسرائيلية إدارة السجون والمعتقلات إلى جنرالات في الجيش الإسرائيلي يتعاملون مع السجناء بمنطق عسكري بحت، ما يؤدي إلى زيادة القهر واستغلال الأسرى ومعاملتهم بوحشية.

منذ العام ١٩٦٧ تم اعتقال ما يزيد على نصف مليون فلسطيني على يد القوات الإسرائيلية. ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى اعتقلت قوات الاحتلال ما يزيد عن ٣٥ ألف معتقل. حتى نهاية سنة ٢٠٠٤ بقي منهم ٧٥٠٠ أسير ومعتقل داخل السجون الإسرائيلية المختلفة. يشمل هذا العدد ٣٦١ قاصرا و١٢٦ أنثى. حوالي ألف سجين مصابون بأمراض وعاهات مختلفة كالشلل، العمى وفقدان الأطراف.

وقد ارتفع الاعتقال الإداري بشكل كبير عام ٢٠٠٤، ما حدا بالمعتقلين الإداريين إلى مقاطعة جلسات المحاكم احتجاجا على تمديد فترات الاعتقال الإداري. حتى العام ٢٠٠٤ مكث في السجون الإسرائيلية ٢٤٦٤ معتقلا إدارياً، منهم ٤٣٤ امضوا ما يزيد على عشر سنوات، ١٤٠ امضوا ما يزيد على ١٥ سنة و ١٦ معتقلا إدارياً امضوا ما يزيد عن ٢٠ عاما. خمسة أسرى امضوا حتى الآن ما يزيد عن ٢٥ عاما بالرغم من اعتبارهم معتقلين إداريين ولم يتم اتهامهم بأية تهمة العام ٢٠٠٤ شهد ٢٠٠٠ حالة اعتقال بالمقارنة مع ٥٠٠ عام ٢٠٠١. شهد عام ٢٠٠٤ ارتفاعا في عدد الأحكام المؤبدة المفروضة على الأسرى الفلسطينيين. فقد وصل عدد الأسرى المحكومين بحكم مؤبد إلى ٤٤٤ سجيناً. وقد سجّل الأسير عبد الله البرغوثي الرقم القياسي في عدد الأحكام المؤبدة إذ فرض عليه ٦٧ حكما مؤبدا.

أما ما يتعلق بشروط الاعتقال داخل السجون فقد شهد عام ٢٠٠٤ منع دخول الأسرى الفلسطينيين إلى مطابخ السجون، وتسليم مهام الطبخ إلى السجناء الجنائيين الإسرائيليين. وقد رفض الأسرى الفلسطينيون هذا الإجراء وقاموا بإعداد طعامهم بأنفسهم، ما أدى إلى زيادة المصاريف والأعباء الاقتصادية عليهم وعلى ذويهم. وفي الحالات التي استطاع الأسرى فيها تناول طعام السجن اشتكوا من تردي جودة وكمية الطعام المقدم.

بالإضافة إلى ذلك فرضت إدارة السجون والمعتقلات صعوبات وقيوداً عديدة وجديدة على المعتقلين، مثل منع الزيارات العائلية، ونقل الأسرى بين السجون بوتيرة عالية، وفرض عقوبات وغرامات عالية لأسباب تافهة وما الى ذلك.

كما طرأ ارتفاع في عدد حالات اعتقال الإناث، فقد سجل عام ٢٠٠٤، ٦٣ حالة اعتقال لإناث من اصل ١٢٦ أسيرة في السجون الإسرائيلية.

شروط الاعتقال الصحية زادت تدهورا عام ٢٠٠٤، فقد ارتفع عدد الأسرى المرضى من ٧٠٠ أسير عام ٢٠٠٣ إلى ١٠٠٠ عام ٢٠٠٤، هذا العدد يشمل عشرات الحالات الخطيرة والتي تتطلب علاجا فوريا وعمليات مستعجلة.

وشهد عام ٢٠٠٤ افتتاح مرافق اعتقال جديدة لاستيعاب أعداد المعتقلين الكبيرة الذين تم اعتقالهم ضمن حملات اعتقال واسعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ تم إنشاء سجن جديد يدعى سجن "جلبوع" أقيم إلى جانب سجن "شطا". إدارة السجون الإسرائيلية أقامت هذا السجن بهدف عزل قيادات الحركة الأسيرة كما حولت إدارة السجون إسطبلاً قديما إلى قسم لسجن الأسرى الفلسطينيين في سجن "ايلون"، كما تم بناء جناح جديد في سجن النقب. وقد استعملت السلطات الإسرائيلية مواد كيماوية ضد الأسرى، ما أدى إلى إصابتهم بأمراض ومشاكل صحية.

وشهد عام ٢٠٠٤ تدهورا خطيرا في معاملة إدارة السجون للأسرى القاصرين، فقد اعتبرتهم قنابل موقوتة وعاملتهم معاملة البالغين. وفي ذلك خرق واضح لحقوق الإنسان والقانون الدولي والإنساني. وارتفع عدد المرضى القاصرين إلى ٤٨ حالة مقارنة بـ ٣٤ حالة عام ٢٠٠٣. ويعاني هؤلاء من إهمال طبي فاضح مثلهم مثل المرضى البالغين.

يعاني الأسرى الفلسطينيون من شروط اعتقال قاسية وغير إنسانية. في العام ٢٠٠٤ واصلت إسرائيل تجاهلها للأعراف والقوانين الدولية المتعلقة بهذا الشأن. الظروف السياسية والأمنية الدولية والحملة العالمية لمحاربة الإرهاب توفر لإسرائيل الظرف المناسب لمواصلة سياستها تجاه الأسرى الفلسطينيين، وتسهل على إسرائيل تسويق ادعائها "بأنها تحارب إلى جانب باقي دول العالم الحر الإرهاب الفلسطيني والإسلامي".

٢ - ٦. سياسة الاغتيالات

سياسة الاغتيالات، أي إعدام شخص دون التحقيق معه ودون تقديمه للمحاكمة وسماع أقواله، ليست سياسة جديدة على الحكومة الإسرائيلية. فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تبنت هذه السياسة منذ السنوات الأولى للصراع العربي-الإسرائيلي. عشرات القياديين الفلسطينيين ومئات المقاتلين الفلسطينيين قتلوا بهذه الطريقة داخل الأراضي المحتلة أو على أراضي دول عربية أو أجنبية.

بالنسبة لانتفاضة الأقصى فقد قامت إسرائيل باستعمال سياسة الاغتيالات بعد ٤٥ يوماً من اندلاع المواجهات. المستهدف الأول كان ناشطاً في حركة فتح تم اغتياله بإطلاق صواريخ من مروحية اباتشي كانت تحلق في سماء بيت ساحور.

منذ ذلك الحين صعدت إسرائيل من سياسة الاغتيالات بشكل متواصل، ولم تتردد في استعمالها ضد قيادات سياسية رفيعة المستوى في الحركات والأحزاب الفلسطينية.

ان القتل خارج نطاق القانون يعتبر انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني والعرفي وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص والمدنيين في وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩. بالرغم من ذلك تبنت الحكومة الإسرائيلية قرارا رسميا بهذا الصدد يجيز لقوات الجيش تنفيذ هذه السياسة وفقا لاعتباراتها الأمنية.

طبقت قوات الاحتلال الإسرائيلية سياسة الاغتيالات خارج نطاق القانون لاستهداف النشطاء والفاعلين في انتفاضة الأقصى، وقد طالت هذه السياسة العديد من المدنيين الفلسطينيين الذين تصادف وجودهم في مكان الحدث.

لقد استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية كافة أشكال وصور القتل من أجل القضاء على من أسمتهم بنشطاء الانتفاضة، ولجأت إلى قتل المطلوبين لديها عبر الطائرات الحربية ومروحيات الأباتشي.

ولم تفرق إسرائيل في عمليات الاغتيال بين القادة السياسيين والعسكريين لكافة نشطاء الانتفاضة. حيث بدأت عمليات اغتيال السياسيين حين أقدمت قوات الاحتلال على اغتيال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أبو علي مصطفى، يوم الاثنين ٢٧ آب ٢٠٠١ في عملية قصف لمكتبه من طائرة مروحية.

في العام ٢٠٠٤ واصلت القوات الإسرائيلية تنفيذ سياسة الاغتيالات ضد نشطاء وزعماء فلسطينيين. ولعل اهم جريمتي اغتيال سياسي كانتا عملية اغتيال قائد حركة حماس، الشيخ احمد ياسين، وعملية اغتيال القيادي في حماس د. عبد العزيز الرنتيسي.

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى نهاية سنة ٢٠٠٤ قامت القوات الإسرائيلية باغتيال ١٨١ مواطناً فلسطينياً، وفي سنة ٢٠٠٤ وحدها تم اغتيال ٥٣ مستهدفاً.

لقد تعرض العديد من المدنيين الفلسطينيين للقتل الناجم عن سياسة الاغتيالات، ووقع ضحية عمليات الاغتيال الإسرائيلي ١٠٧ فلسطينيين مدنيين غير مستهدفين، ١٩ منهم قتلوا خلال سنة ٢٠٠٤. من بين الضحايا المدنيين هناك ٤٠ طفلا قتلوا أثناء تواجدهم في مسرح الاغتيالات.

بالإضافة إلى القتلى، هناك المئات من الجرحى ممن أصيبوا جراء عمليات الاغتيال. القسم الأكبر منهم أصيب في قطاع غزة، ويرجع ذلك إلى الكثافة السكانية هناك، والى أن جرائم الاغتيال تقع غالبا في مناطق سكنية مدنية وباستخدام قوة مفرطة، كالقصف من المروحيات أو الطائرات الحربية.

٢ - ٦ - ١. الشهداء والجرحى حتى العام ٢٠٠٤

تكاد تتفق معظم الإحصاءات الرسمية الفلسطينية وغير الرسمية على أن عدد الشهداء بلغ ٣٨٠٠ شهيداً سقطوا خلال الفترة ما بين ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٠ وحتى ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٤ وذلك في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ومن هؤلاء الشهداء ما يبلغ نسبته ٨٢٪ من المواطنين العزل، يضاف إليهم ٨٢ شهيداً لم يتم تسجيلهم بسبب الإجراءات الإسرائيلية، بالإضافة إلى إصابة ٤٣٥٦٩ مواطناً بجروح مختلفة في الفترة المشار إليها.

وأشارت التقارير المتعلقة بهذا الشأن إلى أن أماكن إصابة الشهداء تظهر النية الإسرائيلية الواضحة في القتل، فهناك ٨٤٪ من الشهداء أصيبوا في الأجزاء العليا من الجسم، حيث أصيب ٦٩٩ منهم في منطقة الرأس والعنق، و٤٨٥ منهم بشظايا رصاص في جميع أنحاء الجسم، إضافة إلى حقيقة أخرى تتمثل في أن أكثر من ٥٩٪ من هؤلاء الشهداء سقطوا بعد أن أصيبوا بجراح برصاص حي، و٢٢٪ منهم بقذائف مدفعية، و ٥٨ , ٢٪ منهم نتيجة منعهم من الوصول إلى المستشفى، و٥ , ١٪ منهم أصيبوا برصاص مطاطي والاختناق جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع.

من جانب آخر أشار التقرير الصادر عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني إلى أن عدد الشهداء من الأطفال أقل من ١٨ عاماً، بلغ ٦٩٩ شهيداً ٢٠٠ منهم استشهدوا بإصابات مباشرة في الرأس، أما الذين سقطوا جراء القصف الإسرائيلي فبلغ ٧٣٢ شهيداً، وهناك ٢٤٩ شهيدة من الإناث، و٣٤٤ شهيداً في صفوف الأمن الوطني، و٧٤٩ طالباً ومعلماً قتلوا برصاص الاحتلال الإسرائيلي.

وذكر التقرير أن عدد الشهداء نتيجة الاغتيالات والتصفية الجسدية بلغ ٣٠٣ فلسطينيين، منهم ١٨٦ مدنيا لم يكونوا مقصودين لذاتهم، واستشهدوا فقط نتيجة وجودهم في موقع الاغتيال، وأوضح التقرير أن من بين المدنيين هؤلاء ٣٩ طفلا و٢٦ امرأة.

كما بلغ عدد الضحايا من المرضى جراء الإعاقة على الحواجز العسكرية الإسرائيلية ١٢١ شهيداً، ما بين طفل وسيدة وشيخ مسن من مرضى القلب والكلى والسرطان، و٤٨ شهيداً قضوا جراء اعتداءات المستوطنين اليهود على المواطنين الفلسطينيين، و٣٦ شهيداً من أفراد الطواقم الطبية والدفاع المدني، وتسعة من الضحايا هم من الإعلاميين والصحافيين، و٢٢٠ من أبناء الحركة الرياضية.

أما إجمالي عدد الجرحى أفاد التقرير المذكور عن إصابة ٤٣٥٦٩ فلسطينياً، بالإضافة إلى ٨٤٣٥ آخر تلقوا علاجاً ميدانياً، وبلغ عدد الطلبة والطالبات والموظفين الذين أصيبوا برصاص الاحتلال ٤٧٢١، وان ٢٥٠٠ من هؤلاء الجرحى أضحوا يعانون من إعاقات دائمة.

الخلاصة

ساهمت عدة عوامل في التأثير على رئيس الوزراء الإسرائيلي آرئيل شارون لطرح خطته " فك الارتباط من جانب واحد " ، وأبرزها :

١ . خشيته من أن تواجه إسرائيل وضعاً يسعى المجتمع الدولي إلى فرض حل على إسرائيل والمتمثل في " خارطة الطريق " .

٢ . فشل إسرائيل في كسر إرادة الشعب الفلسطيني وتواصل الانتفاضة وما تلحقه بإسرائيل من أضرار منظورة وغير منظورة .

٣ . خشية شارون مما يعرف صهيونياً " بالخطر الديمغرافي " .

انسجمت خطة فك الارتباط من جانب واحد مع استراتيجية شارون الساعية إلى اقامة نظام فصل عنصري في الاراضي الفلسطينية ، تقوم إسرائيل بمقتضى هذه الاستراتيجية بتفكيك الاحتلال والاستيطان من داخل قاع غزة وبتركيبه وتعزيزه في الضفة الغربية المحتلة . فشارون يسعى إلى ضم الأراضي الفلسطينية التي أقيمت عليها " الكتل الاستيطانية " إلى إسرائيل ، وكذلك ضم ما أمكنه من الأراضي الفلسطينية المحتلة غير المكتظة بالسكان .

من أجل تحقيق أهدافه ، أولى شارون أهمية قصوى لعلاقاته مع الولايات المتحدة الأميركية بحيث أنه نسق كل خطوة يخطوها مع الإدارة الأميركية . وفي ظل هذه العلاقة وتحت سمع وبصر وحماية الولايات المتحدة الأميركية ، قامت الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ سياسة عدوانية تسعى ، على أرض الواقع ، إلى إقامة نظام فصل عنصري ، وشمل ذلك : بناء جدار الفصل ، تعزيز الاستيطان ، وزيادة الاستيطان " العشوائي " ، وشق الطرق لاستعمال المستوطنين وحصار الفلسطينيين ومنعهم من استعمال الكثير من الطرق وهدم البيوت . . .

لقد ساهمت مجموعة من العوامل في نجاح شارون في تجميد خطة خارطة الطريق ، وجعل خطته " اللعبة الوحيدة في المدينة " أهمها : علاقة إسرائيل مع أميركا ، والضعف العربي ، وعدم وجود معارضة إسرائيلية حقيقية لشاورن خارج حزبه ، ولعدم وجود استراتيجية نضالية فلسطينية موحدة تتفق على الهدف الذي يسعى الفلسطينيون لتحقيقه ، وعلى وسائل النضال التي يتوجب إتباعها لتحقيق هذا الهدف .

وفي ظل تبني خطة شارون دولياً وإقليمياً ، لم يبق أمامه سوى تمريرها وتنفيذها إسرائيلياً . ومن غير المتوقع ، بل من المستبعد جداً ، أن يتمكن اليمين المتطرف في إسرائيل المتمثل في المعارضين داخل حزب " الليكود " وحزبي " الوحدة الوطنية " و " المفدال " و " المستوطنين " ، من عرقلة أو تأجيل أو منع تنفيذ خطة فك الارتباط في العام ٢٠٠٥ .

فالمجتمع الإسرائيلي بغالبيته العظمى يدرك أن خطة فك الارتباط حققت لإسرائيل مكاسب كثيرة أبرزها رسالة الضمانات الأميركية .

المصادر:
صحيفة "هآرتس" و"يديعوت أحرنوت" خلال العام ٢٠٠٤

● جدار الفصل

١ . "جدار الفصل العنصري" ، تقرير مركز أبحاث الأراضي، جمعية الدراسات العربية/ القدس .
٢ . "جدار الفصل العنصري" ، تقرير شبكة المنظمات الأهلية البيئية الفلسطينية .
٣ . "ستراها للفك لن تدخلها- منع الفلسطينيين من دخول أراضيهم التي أصبحت غرب الجدار الفاصل في منطقة طولكرم-قلقيلية" ، مركز بيتسيلم آب ٢٠٠٤ .
٤ . "الجدار العاطل" ، بيتسلم نيسان ٢٠٠٤ .
5. "www.palestinemonitor.org" 2004 apartheid fact sheet
6. "www.passia.org "Israel separation fence-July 2004
7. www.stopthewall.org
٨ . "جدار الفصل العنصري ومحكمة لاهاي الدولية" ، مركز المعلومات الفلسطيني .
٩ . "أبعاد وآثار الجدار العازل" - مركز المعلومات الفلسطيني .

● الاستيطان

١ . تقارير طاقم متابعة المستوطنات، حركة السلام الآن .
٢ . "الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين" ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني .
٣ . صحيفة "هآرتس" - مقالات .

● الطرق الممنوعة

١ . "نظام الشوارع الممنوعة في الضفة الغربية" ، بيتسيلم، آب ٢٠٠٤ .
٢ . "هآرتس" - مقالات .

● هدم المنازل

1. UN Special Rapporteur Report: 'Report of the Special Rapporteur of the Commission on Human Rights on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied by Israel in 1967 12 August 2004
2. Amnesty International Report: 'Under the Rubble: House Demolition and Destruction of Land and Property 18 May 2004
3. FIDH Report: 'War Crimes at Rafah: Violations of International Humanitarian Law and Human Rights during operation "Rainbow" (13-25 May 2004) October 2004
٤ . "دون أي ذنب- هدم البيوت كآلية عقاب خلال انتفاضة الأقصى" ، بيتسيلم : تشرين الثاني ٢٠٠٤ .
Human Rights Watch Report: 'Razing Rafah: Mass Home Demolitions in the Gaza Strip :October 2004

● الأسرى والمعتقلون

٣ . دائرة التخطيط والإحصاء، وزارة الأسرى والمحررين .
4. Adameer: Prisoners Support and Human Rights Association
٥ . ملف الأسرى، المركز الصحافي الدولي .
٦ . "كسر الروح والجسد- السجناء الفلسطينيون داخل السجون الإسرائيلية" ، أطباء لحقوق الإنسان، كانون الأول ٢٠٠٤ .

● **سياسة الاغتيالات**

١ . "سياسة الاغتيالات الإسرائيلية : إعدام دون محاكمة" ، بيتسيلم، آذار ٢٠٠١ .
٢ . "سياسة الاغتيالات الإسرائيلية : تقرير" ، مركز غزة للحقوق والقانون، أيار ٢٠٠٤ .
٣ . "سياسة الاغتيالات والتصفية الجسدية ضد الشعب الفلسطيني : الإعدام خارج نطاق القانون" ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني .
٤ . معطيات بتسيلم- ملخص العام ٢٠٠٤ .

● **الشهداء والجرحى**

١ . مركز الإعلام والمعلومات http : / /www . mic-pal . info /reportdetails . asp؟id=٥٣٩
٢ . الهلال الأحمر الفلسطيني .